



فلسطين: أشكال العنف والتأثيرات الجندرية في زمن الإبادة الجماعية

فلسطين: أشكال العنف والتأثيرات الجندرية في زمن الإبادة الجماعية

بامبلا أورتيا أريستثال
مدرسة ثقافة السلام – جمعية هيليا
كانون الثاني / ديسمبر 2025

الترجمة للعربية: نور سلامة



يُسمح بنسخ هذا العمل كلياً أو جزئياً، وتوزيعه، ونشره للجمهور، شريطة ألا يكون ذلك لأغراض تجارية، وشريطة الإشارة إلى مؤلفة العمل الأصلي. لا يُسمح بإنشاء أعمال مشتقة.

تم إعداد هذا المنشور من قبل مدرسة ثقافة السلام التابعة لجامعة برشلونة المستقلة كجزء من برنامج "تعزيز صمود النساء الفلسطينيات المعرضات للعنف الذكوري (نابلس، الضفة الغربية، فلسطين)"، بقيادة جمعية هيليا وبتمويل من الوكالة الكاتالونية للتعاون من أجل التنمية (ACCD). تتحمل مدرسة ثقافة السلام وجمعية هيليا المسؤولية الكاملة عن محتوى هذا المنشور، وهو لا يعكس رأي الوكالة الكاتالونية للتعاون من أجل التنمية. يشكل هذا التقرير جزءاً من سلسلة من المنشورات حول النوع الاجتماعي (الجندر) وفلسطين المتوفرة على موقع [تشاروك \(Tasharuk\)](#) وعلى مواقع [جمعية هيليا](#) و [مدرسة ثقافة السلام](#).

بدعم من:

قائمة المحتويات

5	مقدمة
7	1. انتهاك حق الفلسطينيين في الحياة إطار: الإبادة الجماعية والطفولة الفلسطينية
13	2. الآثار الصحية والعنف المتعلق بالإنجاب إطار: شهادات
17	3. العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي (الجنود)
20	4. أشكال العنف الأخرى غير المرئية
24	تأملات ختامية

ملخص تنفيذي

منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، تعرض الشعب الفلسطيني لمستويات غير مسبقة من العنف على يد إسرائيل. في ظل سيناريو الإبادة الجماعية — الذي يتم توثيقه وفضحه بشكل متزايد على هذا النحو — واستمرار العنف والقمع والتمييز الذي يفرضه نظام الفصل العنصري والاستيطان الإسرائيلي، تبرز أهمية معالجة وتوثيق وإظهار آثار هذا العنف من منظور جندي. من هذا المنظور إذًا، يركز التقرير على كيفية تأثير العنف الذي يُمارس في إطار الإبادة الجماعية على الشعب الفلسطيني، مع إيلاء اهتمام خاص لآثاره على حياة وأجساد النساء والفتيات — مع الاهتمام أيضًا، وإن كان بشكل أقل شمولية، بالتداعيات على الرجال والأولاد. يتمحور التحليل حول أربعة مواضيع: انتهاك حق الفلسطينيين في الحياة — مع إبراز الآثار غير المسبوقة من حيث عدد القتلى جراء الهجوم الإسرائيلي، لا سيما في حالة النساء والفتيات والأطفال —؛ الآثار المترتبة على الصحة البدنية والعقلية للنساء والفتيات الفلسطينيات، مع إيلاء اهتمام خاص لاستخدام إسرائيل للعنف المتعلق بالإنجاب؛ الآثار المترتبة على استخدام إسرائيل للعنف الجنسي والجندي كآلية للتعذيب والترهيب ضد السجناء والسكان الفلسطينيين بشكل عام، وتداعيات أشكال العنف الأخرى التي لا تظهر في خضم مشهد الإبادة الجماعية، والمتعلقة بالتهجير القسري، وتقييد الحركة، والتدهور الخطير للوضع الاقتصادي، والعنف الجندي في المجال المنزلي/الأسري. تركز الدراسة على غزة والضفة الغربية، وتؤكد الحجج التي ساقتها الأصوات العديدة التي تحذر من الإبادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني ومخاطر تطبيعها. إن استمرار السياسات والممارسات الإسرائيلية في إطار مشروعها الاستعماري الاستيطاني لا يشكل تهديدًا لبقاء الشعب الفلسطيني وحقوقه فحسب؛ بل إن الإفلات من العقاب على الإبادة الجماعية والفصل العنصري والاحتلال يشكل خطراً وسابقة خطيرة للبشرية جمعاء.

مقدمة

منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023، تعرض الشعب الفلسطيني لمستويات عنف غير مسبوقة. استغلت إسرائيل هجمات حماس ومجموعات فلسطينية أخرى لتبرير شن هجوم عسكري على نطاق لم يسبق له مثيل، وهو عقاب جماعي سرعان ما اتخذ ملامح الإبادة الجماعية. ففي أواخر عام 2023، بدأت أصوات عديدة تحذر من ارتكاب ما يُسمى بـ"جريمة الجرائم" ضد السكان الفلسطينيين في القطاع، ومن ضرورة اتخاذ تدابير عاجلة لمنع ذلك¹. وقد انتشر هذا التقييم في ظل الأدلة الهائلة، وعلى الرغم من الإشارات المتزايدة التي تدق ناقوس الخطر، استمرت إسرائيل في سياساتها. عند إتمام هذا التقرير (ديسمبر 2025)، بعد أكثر من عامين، تزايد عدد الجهات الفاعلة في الأوساط الأكاديمية والقانونية والسياسية التي اعترفت ونددت علناً بأفعال وسياسات إسرائيل باعتبارها إبادة جماعية².

وقد وثق خبراء الأمم المتحدة وأثبتوا أن إسرائيل ارتكبت ما لا يقل عن أربعة من الأفعال الخمسة المنصوص عليها في اتفاقية منع الإبادة الجماعية: قتل أفراد مجموعة ما، وإلحاق أضرار جسيمة ونفسية جسيمة بهم، وفرض ظروف معيشية تهدف إلى تدميرهم كلياً أو جزئياً، وفرض تدابير تهدف إلى منع الإنجاب داخل المجموعة. وقد تم تنفيذ هذه المجموعة من الأفعال بنية تدمير الشعب الفلسطيني كلياً أو جزئياً. ليس عن طريق الإهمال أو الحوادث أو الأضرار الجانبية، بل لغرض متعمد. وهي نية تعتبر "واضحة" سواء من خلال التصريحات أو نمط سلوك القادة السياسيين والعسكريين الإسرائيليين المتورطين في ارتكاب الإبادة الجماعية والتحريض عليها³. تصريحات توضح، من بين أمور أخرى، نية تدمير السكان الفلسطينيين في غزة كمجموعة، وتُظهر تجريد الفلسطينيين من إنسانيتهم بشكل مستمر، وتدعو إلى تدميرهم وإبادتهم. يضاف إلى ذلك التسجيلات — مقاطع الفيديو والرسائل على شبكات التواصل الاجتماعي — لمسؤولين وأفراد من القوات العسكرية الإسرائيلية المتورطين في الهجوم.

لا يمكن (ولا ينبغي) فهم هذه الحادثة على أنها واقعة منعزلة. فقد "سبق الإبادة الجماعية عقود من الاحتلال غير القانوني والقمع، والفصل العنصري والأبارتايد في إطار أيديولوجية تتطلب طرد السكان الفلسطينيين من أراضيهم واستبدالهم"⁴. وفي هذا السياق، كشفت الإبادة الجماعية عن ضرورة معالجة القضية الفلسطينية باعتبارها قضية استعمارية، وبشكل أكثر تحديداً باعتبارها حالة من الاستعمار الاستيطاني⁵. يكشف إطار التحليل هذا عن سياسات الهيمنة الاستعمارية الصهيونية، وكذلك عن مجموعة الهياكل وأشكال التواطؤ (خاصة الغربية) التي سمحت بسياسات نزع الملكية والعنف ضد الشعب الفلسطيني وإدامتها — كما نددت بذلك

¹ في ديسمبر 2023، رفعت جنوب أفريقيا دعوى ضد إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية (ICJ)، متهمه إياها بانتهاك التزاماتها كدولة طرف في اتفاقية منع الإبادة الجماعية، بهدف أن تقوم هذه المؤسسة — وهي أعلى محكمة قضائية تابعة للأمم المتحدة — بتقييم الوقائع وإصدار تدابير احترازية لوقف الهجوم الإسرائيلي. وأصدرت المحكمة أول قراراتها المؤقتة في يناير 2024.

² ومن بين التقارير التي تدنن الإبادة الجماعية التي ترتكبتها إسرائيل، تجدر الإشارة إلى تقارير المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فرانيسكا ألبانيزي، «تشرح الإبادة الجماعية» (مارس 2024)، و«الإبادة الجماعية بوصفها محواً استعمارياً» (أكتوبر 2024)، «من اقتصاد الاحتلال إلى اقتصاد الإبادة الجماعية» (يوليو 2025)، و«الإبادة الجماعية في غزة: جريمة جماعية» (أكتوبر 2025)، وتقدير منظمة العفو الدولية ««بتحسين إنك مش بي آدم»: الإبادة الجماعية التي ترتكبتها إسرائيل ضد الفلسطينيين في قطاع غزة» (ديسمبر 2024)، وتقدير هيومن رايتس ووتش ««الإبادة وأفعال الإبادة الجماعية»» (ديسمبر 2024)، وتقدير لجنة التحقيق المستقلة المكونة من خبراء تابعة للأمم المتحدة بشأن الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وإسرائيل، التحليل القانوني لسلوك إسرائيل في غزة بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها (سبتمبر 2025).

³ لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وإسرائيل، تحليل قانوني لسلوك إسرائيل في غزة بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، A/HRC/60/CRP.3، 16 سبتمبر 2025. يحلل التقرير، ولا سيما في الفصل الرابع، أنماط السلوك وتصريحات مختلف المسؤولين الإسرائيليين، بمن فيهم رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو؛ ووزير الدفاع السابق يوآف غالانت؛ والرئيس إسحاق هيرزوغ، وكبار المسؤولين العسكريين — بعضهم مذكورون بالفعل في الدعوى التي رفعتها جنوب أفريقيا — فضلاً عن المنشورات على شبكات التواصل الاجتماعي للجنود الإسرائيليين. يتم استخدام بعض هذه الأدلة لتقديم شكاوى ضد أفراد محددين. على سبيل المثال، يظهر في أحد مقاطع الفيديو قائد وحدة غولاني وهو يصدر تعليمات لجنوده قاتلاً: «كل من تجده هو عدو. إذا رأيت شخصاً، أطلق النار، وقم بتحديد التهديد وتابع طريقك. لا تتردد، لا تتردد». لمزيد من المعلومات، انظر: ي. قناة الجزيرة، «الإبادة الجماعية في غزة من وجهة نظر الجنود الإسرائيليين»، The Listening Post، 3 مارس 2024.

⁴ لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وإسرائيل (سبتمبر 2025)، المرجع السابق، ص 54، الفقرة 178. ⁵ لمزيد من المعلومات، انظر: ي. فرانيسكا ألبانيزي، «الإبادة الجماعية بوصفها محواً استعمارياً»، تقرير المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، A/79/384، 1 أكتوبر 2024؛ خورخي راموس تولوسا، «الاستعمار الاستيطاني الصهيوني والتكبة الفلسطينية وإبادة غزة: بداية النهاية للنظام الإسرائيلي؟»، مجلة الأندلس المغرب، المجلد 32، العدد 32 (2025).

بقوة وبالتفصيل المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فرانكيسكا ألبانيزي، في تقارير متتالية⁶.

لقد أدت الإبادة الجماعية إلى تفاقم الوضع الذي كان يتسم أصلاً بالترحل والتهجير والعنف المتعدد الأنواع ضد الفلسطينيين والفلسطينيين. وشهدت الضفة الغربية زيادة هائلة في مستويات العنف من قبل المستوطنين والقوات العسكرية الإسرائيلية — في سياق من الإفلات التام من العقاب — وفي سياسات الاستيلاء على الأراضي والسيطرة عليها وتوسيع/تكاثر المستوطنات، مما أدى إلى تسريع عملية الضم الفعلي للأراضي الفلسطينية المحتلة⁷. وبالتوازي مع ذلك، لا يزال السكان الفلسطينيون في القدس الشرقية يواجهون سياسات الطرد وتهويد المدينة؛ بينما يواجه الفلسطينيون والفلسطينيات من عام 1948 (الحاملون للجنسية الإسرائيلية) تمييزاً مزمناً وهيكلية، ولا توجد أي آفاق أمام اللاجئين الفلسطينيين لممارسة حقهم في العودة. أما في غزة، فقد رفعت الإبادة الجماعية معاناة السكان الفلسطينيين إلى مستويات لم تكن متوقعة، بعد أن كانوا يواجهون بالفعل وضعاً حرجاً قبل 7 أكتوبر 2023، عقب 17 عاماً من الحصار والهجمات الإسرائيلية المتتالية⁸. في الواقع، كانت تقارير الأمم المتحدة قد حذرت بالفعل في عام 2012 من أن القطاع سيصبح أرضاً غير صالحة للسكن⁹.

من منظور جنسدي، تجدر الإشارة إلى أن سياسات الإقصاء والحصار والتبعية التي فرضتها إسرائيل على مدى عقود كان لها — ولا تزال — آثار متعددة الأوجه على حياة النساء والفتيات الفلسطينيات، اللواتي عاشت الغالبية العظمى منهن طوال حياتهن في ظل الاستعمار والاحتلال. وقد تأثرت تجاربهن بتداخل أشكال العنف والتمييز. تتفاعل هياكل الهيمنة والحرمان التي فرضتها إسرائيل مع واقع المجتمع الفلسطيني الذي يغلب عليه الطابع التقليدي والذكوري، مما يحدد نقاط ضعف محددة وقيوداً على ممارسة النساء والفتيات لحقوقهن وحياتهن. وقد تولت أصوات عديدة، ومن بينها بشكل بارز المنظمات النسوية الفلسطينية، مهمة توثيق وتنديد وإبراز تأثيرات هياكل القمع المختلفة من منظور جنسدي. وهكذا، تم لفت الانتباه، على سبيل المثال، إلى كيفية تعزيز ديناميات العسكرة والاحتلال الإسرائيلي لعدم المساواة بين الجنسين وتأثيرها على العنف المنزلي وعلى البناء الاجتماعي للذكورة الفلسطينية؛ وإلى الآثار غير المتناسبة والمحددة التي تلحق بالنساء والفتيات جراء قيود التنقل؛ وعلى عبء الرعاية المفرط الذي يقع على عاتق النساء بسبب الدور الاجتماعي المخصص لهن وفي ظل تدهور الظروف المادية، أو على أوجه الضعف المحددة لبعض الفئات، ومن بينها الأرامل، والنساء الناجيات من حالات الحزن الصادمة، والنساء ذوات الإعاقة، أو الأشخاص ذوي الهويات الجنسية والجندرية غير النمطية.

في هذا السياق، ما هي الآثار التي خلفتها الإبادة الجماعية في فلسطين من منظور جنسدي؟ وكيف أثرت أعمال العنف التي مورست ضد الشعب الفلسطيني في أوقات الإبادة الجماعية على حياة وأجساد النساء والفتيات على وجه الخصوص؟ يحاول هذا التقرير تقديم إجابة مبدئية من خلال تحليل أربعة مواضيع. أولاً، انتهاك حق الفلسطينيات في الحياة، أي تداعيات الهجوم الإسرائيلي من حيث عدد القتلى. ثانياً، العواقب على الصحة البدنية والعقلية للنساء والفتيات الفلسطينيات، مع إيلاء اهتمام خاص لممارسة إسرائيل للعنف الإنجابي. ثالثاً، الآثار المترتبة على لجوء إسرائيل إلى العنف الجنسي والجندري. وأخيراً، يتناول التقرير بعض أشكال العنف الجنسدي غير المرئية المرتبطة، من بين أمور أخرى، بالتزوج القسري وتقييد حرية التنقل، وتدهور الوضع الاقتصادي، والعنف الجنسدي في المجال المنزلي/الأسري. وتلخص الملاحظات الختامية بعض الاستنتاجات الرئيسية للتقرير. يولي البحث اهتماماً بالوضع في كل من غزة والضفة الغربية، وهو نتاج بحث قائم على أساليب نوعية جمع بين البحث الوثائقي (desk research) والمقابلات مع أعضاء المنظمات النسوية الفلسطينية والمعلومات التي تم جمعها في الندوات والمؤتمرات، سواء الحضورية أو عبر الإنترنت، بمشاركة واسعة من الأصوات الفلسطينية.

⁶ انظر/ي الحاشية 2.

⁷ مجموعة الأزمات الدولية، «السيادة في كل شيء ما عدا الاسم: تسريع إسرائيل لضم الضفة الغربية»، التقرير 252/الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مجموعة الأزمات الدولية، 9 أكتوبر 2025.

⁸ تشمل الهجمات الإسرائيلية السابقة 2008-2009 (23 يوماً)، 2012 (ثمانية أيام)، 2014 (50 يوماً)، 2021 (11 يوماً).

⁹ فريق الأمم المتحدة القطري، غزة في عام 2020. مكان صالح للعيش؟، أغسطس 2012.

1. انتهاك حق الفلسطينيين في الحياة

على الرغم من استمرار العنف المتأصل في سياسات الاستعمار والاحتلال والفصل العنصري التي تفرضها إسرائيل، فقد شكّلت الإبادة الجماعية نقطة تحول. إذ بلغت مستويات العنف ضد الفلسطينيين منذ أكتوبر 2023 مستويات هائلة. **وقد أبرزت مؤشرات عديدة أن العنف ضد الفلسطينيين والفلسطينيات قد وصل إلى مستويات غير مسبوقة، سواء بالمقارنة مع الهجمات الإسرائيلية السابقة أو عند مقارنتها بسياقات النزاع المسلح في مناطق أخرى من العالم.** كانت العواقب من حيث عدد القتلى هائلة في غزة بسبب استخدام أسلحة ذات قدرة تدميرية هائلة في أرض لا تتجاوز مساحتها 365 كيلومترًا مربعًا وتُعد من أكثر المناطق كثافة سكانية في العالم، ولكن أيضًا بسبب كثافة الهجوم العسكري، حيث كانت وتيرة الهجمات أعلى بكثير مما لوحظ في صراعات أخرى. على سبيل المثال، تجاوز عدد الهجمات الجوية الإسرائيلية على غزة بكثير المتوسط اليومي للقصف المسجل في أسوأ لحظات سيناريوهات النزاع المسلح الأخيرة مثل أوكرانيا وأفغانستان أو في إطار حملة التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا 10 (انظر/ي الشكل البياني 1). وهكذا، في أوائل عام 2024، تم التحذير من أن معدل الوفيات اليومي في غزة كان الأعلى من أي نزاع مسلح آخر في القرن الحادي والعشرين¹¹. ووفقاً لبيانات مدرسة ثقافة السلام، كانت فلسطين، إلى جانب أوكرانيا — وهي دولة ذات عدد سكان وأراضي أكبر بكثير —، في عامي 2023 و2024، المسرح العالمي الذي شهد أكبر عدد من الوفيات الناجمة عن النزاعات المسلحة. وقد ارتبطت فظاعة الحملة العسكرية الإسرائيلية بالاستخدام العشوائي والمتعمد للعنف ضد الأهداف والبنى التحتية المدنية، واستخدام أسلحة متطورة وبرامج الذكاء الاصطناعي لمضاعفة آثارها.

كما أن مستويات العنف في سياق الإبادة الجماعية في غزة كانت هائلة بالمقارنة مع العمليات العسكرية الإسرائيلية السابقة في المنطقة، ومع إجمالي الخسائر البشرية التي تكبدها السكان الفلسطينيون خلال العقود الماضية. إنها، كما أكد المؤرخ رشيد خالدي، أكثر الفترات دموية في "حرب القرن" ضد فلسطين، بمستويات قتلى تفوق بكثير تلك المسجلة في مراحل مثل 1947-1948 أو في الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982¹². ووفقاً للبيانات التي جمعها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) بشكل منهجي منذ عام 2008 وحتى سبتمبر 2023 — قبل أحداث 7 أكتوبر مباشرة — تسببت حوادث العنف في مقتل 6326 فلسطينياً في غزة والضفة الغربية¹³. وقد تجاوز هذا الرقم الإجمالي للوفيات على مدى 15 عامًا في أقل من شهر بعد بدء الهجوم العسكري الإسرائيلي على غزة في أكتوبر 2023 — حيث بلغت الوفيات الفلسطينية 8000 في نهاية ذلك الشهر — وتضاعف أكثر من عشر مرات في غضون عامين. في السنة الأولى من الحملة الإسرائيلية على القطاع، انخفض متوسط العمر المتوقع في غزة بمقدار 40 عامًا¹⁴.

¹⁰ دانييلي غراسو وبولاندا كليمنتي، "أرقام. آثار عام من الحرب في غزة: قصف ووفيات ودمار غير مسبوق"، إل بايس، 7 أكتوبر 2024. (متوفر باللغة الإسبانية فقط)

¹¹ سيرفيميديا، "عدد القتلى في غزة يومياً يفوق أي صراع مسلح في القرن الحادي والعشرين، وفقاً لمنظمة أوكسفام إنترمون"، لا فانغوارديا، 11 يناير 2024. (متوفر باللغة الإسبانية فقط)

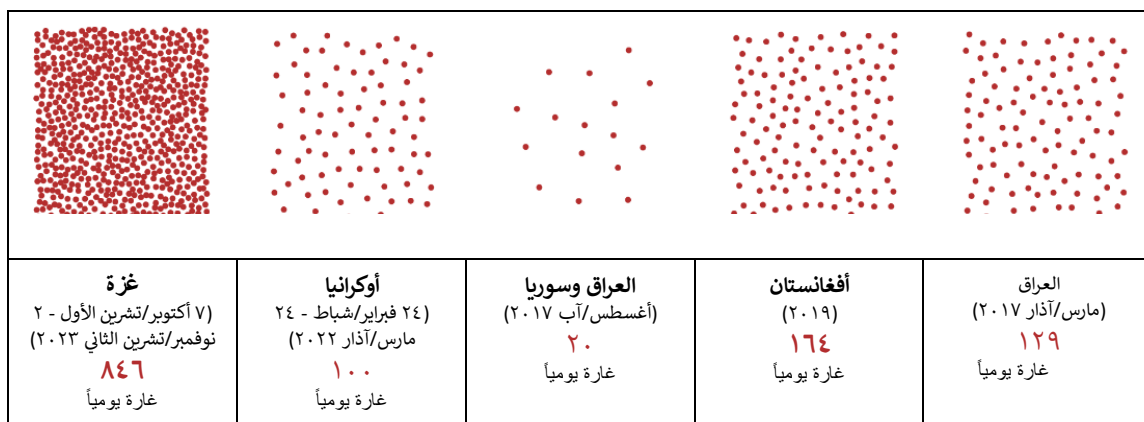
¹² رشيد خالدي، "هوة جديدة: غزة وحرب المائة عام على فلسطين"، الغارديان، 11 أبريل 2024.

¹³ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، بيانات عن الضحايا: القتلى الفلسطينيون (أرقام الفترة من 2008/1/1 إلى 2023/9/16). تم الاطلاع عليه في 19 نوفمبر 2025.

¹⁴ مجلس حقوق الإنسان، تحليل قانوني لسلوك إسرائيل في غزة بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، A/HRC/60/CRP.3، الفقرة 20، 16 سبتمبر 2025.

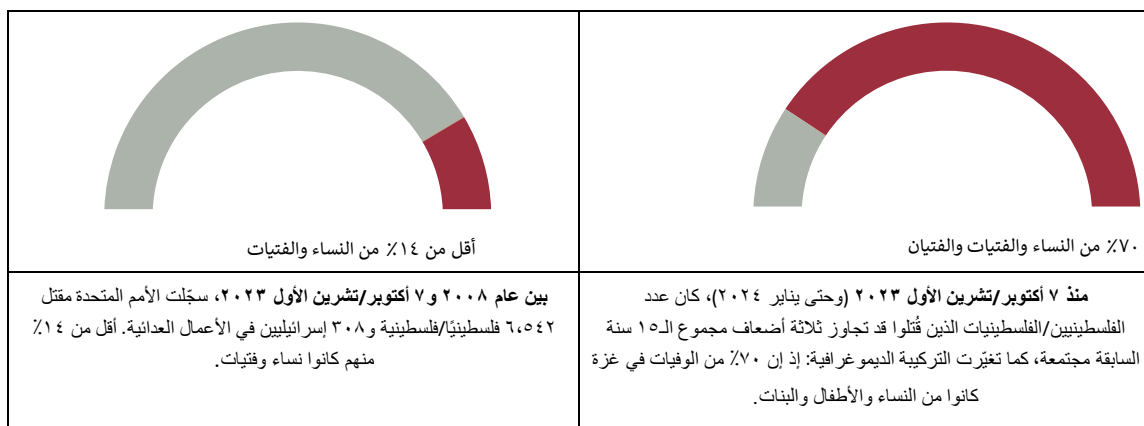
الرسم البياني ١: شدة الهجوم الإسرائيلي على غزة

عدد الغارات الجوية في أسوأ مرحلة من كل صراع (المعدل اليومي)



المصدر: صحيفة الباييس (El País) (أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٤)

الرسم البياني ٢: التغير في التركيبة الديموغرافية للوفيات الفلسطينية



(المصدر: هيئة الأمم المتحدة للمرأة، نشرة حول قضايا النوع الاجتماعي: الأثر المتعلق بالنوع الاجتماعي للأزمة في غزة، (يناير/كانون الثاني ٢٠٢٤))

عند إتمام هذا التقرير (ديسمبر 2025)، أشارت بيانات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، المستندة إلى الإحصاءات الرسمية الصادرة عن الهيئات الحكومية في غزة، إلى مقتل أكثر من 70,000 فلسطيني(ة) جراء الهجمات الإسرائيلية على القطاع¹⁵. على الرغم من أن بعض الأصوات شككت في هذا الإحصاء، فقد خلصت أبحاث مختلفة إلى أن الأرقام الرسمية يجب اعتبارها حصيلة دُنيا، مع الأخذ في الاعتبار القيود المفروضة على جمع البيانات في ظل حالة الدمار. لا يشمل هذا الحساب الأشخاص الذين لقوا حتفهم ودُفِنوا تحت الأنقاض ولم يتم انتشار جثثهم بعد، ولا يسجل الوفيات المرتبطة بتأثير سياسات إسرائيلية أخرى مثل الحصار الصارم، واستخدام الجوع كسلاح حرب، أو تدمير نظام الرعاية الصحية. خلصت بعض الأبحاث الأكاديمية إلى أن أرقام الوفيات الفعلية ستكون أعلى بكثير. وخلصت دراسة نُشرت في مجلة لانست في أوائل عام 2025 إلى أن أرقام وزارة الصحة

¹⁵ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، لمحة موجزة عن الآثار المبلغ عنها/قطاع غزة، 10 ديسمبر 2025.

في غزة قد تم تقديرها بأقل من حجمها الحقيقي بنسبة 41%¹⁶. وتقدم الأبحاث التي تأخذ في الاعتبار متغيرات أخرى، مثل تقدير عدد الضحايا غير المباشرين، حصيلة للوفيات أعلى بكثير — تتراوح بين ثلاثة و15 ضعفاً مقارنة بالوفيات المباشرة —¹⁷. بالإشارة إلى هذه الأبحاث، ونظراً لاستحالة إجراء تحقيقات مستقلة بسبب الحصار الإسرائيلي، اقترحت المقررة الخاصة للأمم المتحدة فرانشيكا ألبانيزي النظر في رقم أقرب إلى 680 ألف قتيل فلسطيني¹⁸. وفي الضفة الغربية، تسببت القوات العسكرية الإسرائيلية وهجمات المستوطنين منذ 7 أكتوبر 2023 في مقتل أكثر من ألف شخص. ويمثل هذا الرقم التراكمي 43% من إجمالي القتلى في أعمال العنف في الضفة الغربية على مدى 20 عاماً¹⁹.

بيانات الوفيات المصنفة حسب الجنس غير كاملة — فلا يوجد تصنيف، على سبيل المثال، للقاصرين والمسنين الذين لقوا حتفهم في غزة أو للأشخاص ذوي الإعاقة في الضفة الغربية — ولا يزال التحدي قائماً يتمثل في التعمق في جمع المعلومات التي تسمح برسم صورة أوضح للأثر الإنساني المدمر للإبادة الجماعية، وإبراز التجارب المتعددة، واتخاذ إجراءات الحماية. على الرغم من هذه القيود، فإن البيانات المتاحة من منظور النوع الاجتماعي تدعو لسلسلة من التأملات والاستنتاجات. أحدها هو النسبة المئوية الكبيرة لوفيات النساء والفتيات والأطفال في سياق الإبادة الجماعية. في أوائل عام 2024، بعد مرور 100 يوم على بدء الهجوم الإسرائيلي، حذرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة من تغير الاتجاه: ففي حين كانت وفيات النساء والفتيات الفلسطينيات تمثل أقل من 14% خلال الخمسة عشر عاماً السابقة، ارتفعت النسبة المئوية للوفيات بين النساء والأطفال والأطفال إلى 70% (انظر/ي الشكل البياني 2)²⁰. منذ ذلك الحين، شهدت هذه النسبة انخفاضاً نسبياً — على الرغم من ملاحظة ارتفاع جديد بعد خرق إسرائيل لوقف إطلاق النار في مارس 2025 —، لكن الاتجاه الذي يشير إلى ارتفاع نسب الوفيات بين النساء والأطفال مقارنة بالفترة التي سبقت الإبادة الجماعية لا يزال قائماً. وفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، حتى 7 أكتوبر 2025، شكلت النساء والأطفال ما يقرب من نصف إجمالي الضحايا في غزة (30,606). وتشير تقديرات هيئة الأمم المتحدة للمرأة، التي تطبق منهجية مجلة لانسيبت²¹، إلى أرقام أعلى، حيث تشير إلى مقتل 33,000 امرأة وفتاة فلسطينية بعد عامين من الإبادة الجماعية²². في الضفة الغربية، كانت نسبة النساء اللواتي لقين حتفهن بسبب العنف الإسرائيلي منذ أكتوبر 2023 أقل بكثير مما كانت عليه في القطاع، في حين شكل الأطفال والفتيات — والغالبية العظمى منهم من الفتيان — 20% من إجمالي الوفيات (انظر/ي الرسم البياني 3).

¹⁶ زينة جمال الدين وآخرون، "معدل الوفيات الناجمة عن الإصابات الرضحية في قطاع غزة من 7 أكتوبر 2023 إلى 30 يونيو 2024: تحليل التقاط وإعادة التقاط"، مجلة لانسيبت، المجلد 405، العدد 10477، ص 469-477، 8 فبراير 2025؛ صحيفة الغارديان، "دراسة في مجلة لانسيبت تجد أن عدد القتلى في غزة أعلى بنسبة 40% من الرقم الرسمي"، صحيفة الغارديان، 10 يناير 2025.

¹⁷ رشا خطيب، ومارتن ماي، وسليم يوسف، "إحصاء القتلى في غزة: صعب لكنه ضروري"، مجلة لانسيبت، المجلد 404، العدد 10449، ص 237-238، 20 يوليو 2024؛ الجزيرة، "عدد القتلى في غزة قد يتجاوز 186,000، حسب دراسة لانسيبت"، الجزيرة، 8 يوليو 2024.

¹⁸ الأمم المتحدة، غزة: "عار عصرنا" - مؤتمر صحفي للمقررة الخاصة فرانشيكا ألبانيزي، 15 سبتمبر 2025.

¹⁹ الأمم المتحدة، حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة: مقتل 1001 فلسطيني في الضفة الغربية منذ 7 أكتوبر 2023 - واحد من كل خمس ضحايا من الأطفال، 17 أكتوبر 2025.

²⁰ هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بيان بشأن غزة صادر عن المديرية التنفيذية للهيئة سيما بحث، 19 يناير 2024.

²¹ هيئة الأمم المتحدة للمرأة، لم يعدن غير مريبات: تقدير عدد القتلى من النساء والفتيات في غزة وتقديرات هيئة الأمم المتحدة للمرأة بقتل أكثر من 28,000 امرأة وفتاة في غزة منذ أكتوبر 2023، 19 مايو 2025.

²² هيئة الأمم المتحدة للمرأة، حقائق وأرقام: عامان من الحرب على غزة - الخسائر في صفوف النساء والفتيات، 8 أكتوبر 2025.

الرسم البياني ٣ عدد القتلى الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية من أكتوبر ٢٠٢٣ إلى أكتوبر ٢٠٢٥

غزة			الضفة الغربية	
الإجمالي	67.173		الإجمالي	1.001
رجال	31.754		رجال	761
نساء	10.427		نساء	20
قاصرين/قاصرات	20.179		أطفال ذكور	206
كبار سن	4.813		أطفال إناث	7
			أشخاص ذو احتياجات خاصة	7

* لا النوع الاجتماعي/توجد بيانات مفصلة حسب الجنس

المصدر: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (غزة)؛ بيانات حتى ٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٥؛ (الضفة الغربية) مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بيانات حتى ١٧ تشرين الأول ٢٠٢٥. بيانات حتى 17 أكتوبر 2025.

أثار الحجم الاستثنائي لتأثيرات العنف على النساء والأطفال الفلسطينيين العديد من إشارات الإنذار. حذرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في أوائل عام 2024 من أن أمين فلسطينيتين تموتان في غزة كل ساعة²³. وقد أكدت ريم السالم، المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالعنف ضد النساء والفتيات وأسبابه وعواقبه، أن ما يحدث للنساء والفتيات الفلسطينيات ليس ضرراً جانبياً، بل "هو تدمير متعمد لحياتهن وأجسادهن لكونهن فلسطينيات ولأنهن نساء"²⁴. وكانت منظمة اليونيسيف قد حذرت بالفعل في ديسمبر 2023 من أن غزة أصبحت أخطر مكان في العالم للأطفال²⁵. فخلال خمسة أشهر من الهجمات الإسرائيلية، لقي عدد من الأطفال حتفهم في القطاع أكثر من عدد الذين لقوا حتفهم في جميع النزاعات المسلحة في العالم خلال أربع سنوات²⁶ (انظر/ي الإطار 1: الإبادة الجماعية والطفولة الفلسطينية).

كما كانت الإشارة إلى عدد النساء والأطفال الذين قُتلوا جراء الحملة الإسرائيلية موضوعاً متكرراً في التقارير الصحفية حول غزة، حيث ركزت بشكل أساسي على الأرقام (بدلاً من التجارب الفردية). غير أن استخدام فئة «النساء والأطفال» قد تعرض للانتقاد وأثار جدلاً. من وجهة نظر عامة، أظهرت التحليلات النسوية أن استخدام هذا المصطلح دون تمييز غالباً ما ينطوي على التركيز المفرط على تعريفهم كمجموعات في وضع ضعيف، وعلى هوية النساء المرتبطة بشكل حصري تقريباً بدورهن كراعيات، مما يحد من قدرتهن على التصرف أو ينكرها. ابتكرت سينثيا إنلو مصطلح «النساء والأطفال» للتأكيد على أن الاستخدام المبسط للمصطلح يتجاهل تنوع تجارب النساء في سياقات الحروب. ويُستخدم المصطلح عادةً للتأكيد على فظاعة الجرائم المرتكبة وإقامة نوع من التسلسل الهرمي للضحايا.

فيما يتعلق بفلسطين، تؤكد أصوات عديدة — بما في ذلك نسويات فلسطينيات مثل رفيف زيادة أو الكاتب محمد الكرد — على أن استخدام مصطلح «النساء والأطفال» غالباً ما ينطوي ضمناً على إلقاء اللوم بشكل افتراضي، بل وحتى شيطنة وتجريم الرجال

²³ هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بيان صحفي: مقتل أمين في غزة كل ساعة مع تجاوز القتال 100 يوم، 19 يناير 2024.

²⁴ مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، غزة: خبير أممي يدين العنف الإبادة الجماعية ضد النساء والفتيات، بيان صحفي – الإجراءات الخاصة، 17 يوليو 2025.

²⁵ اليونيسيف، بيان المديرية التنفيذية لليونيسيف كاثرين راسل بشأن استئناف القتال في غزة، 1 ديسمبر 2023.

²⁶ الأمم المتحدة، «عدد الأطفال الذين لقوا حتفهم في غزة خلال خمسة أشهر يفوق عددهم في جميع الحروب التي اندلعت خلال السنوات الأربع الماضية»، أخبار الأمم المتحدة، 13 مارس 2024.

الفلسطينيين الذين يُصوّرون على أنهم "لا يستحقون الحزن عليهم"²⁷. وكأن موتهم لا يمكن اعتباره فظاعة أيضاً، وكأن حياتهم — وفقاً لجوديث بتلر — "لا تستحق أن يُبكى عليها". يُنظر إلى الرجال الفلسطينيين على أنهم خطرون، ومذنبون مفترضون، ومشتبه بهم. "يتم التعامل مع تعريفهم كـ'مدنيين' دائماً بحذر"²⁸. وقد تم لفت الانتباه إلى بناء الروايات التي تصنف جميع الرجال الفلسطينيين كمقاتلين بشكل افتراضي، وإلى تأثير هذه الروايات على المخيلة الجماعية. وهي عواقب ذات أهمية أيضاً، على سبيل المثال، من وجهة نظر القانون الدولي، الذي يتطلب التمييز بين المدنيين والمقاتلين. في تقريرها "تشرّيع الإبادة الجماعية"، تؤكد فرانشيكا ألبانيزي أن إسرائيل أعلنت في أواخر عام 2023 أنها قتلت "7000" إرهابي في مرحلة من الحملة العسكرية لم يتم فيها تحديد سوى أقل من 5000 رجل فلسطيني من بين القتلى. وهذا يعني — كما تشير ألبانيزي — أن الحكومة الإسرائيلية كانت تفترض أن جميع الفلسطينيين الذين لقوا حتفهم نتيجة هجومها كانوا مقاتلين نشطين²⁹. ووفقاً لهذا المنطق نفسه، بعد مرور عام تقريباً، في أكتوبر 2024، أكدت القوات الإسرائيلية أنها قتلت 17,000 من عناصر حماس والجماعات المسلحة الفلسطينية الأخرى. في ذلك الوقت، بلغ عدد الرجال الفلسطينيين القتلى 16,537، مما يعني أن إسرائيل كانت تعتبر جميع الرجال الفلسطينيين البالغين أعضاء في جماعات مسلحة، وبالتالي أهدافاً مشروعة. لا يمكن قبول رواية دولة إسرائيل هذه إذا أخذنا في الاعتبار أن التقارير السرية للمخابرات العسكرية الإسرائيلية نفسها تشير إلى أن 83% من القتلى في غزة — خمسة من كل ستة — كانوا من المدنيين³⁰.

كما كشفت مراقبة وقائع وأنماط العنف عن مقتل آلاف الرجال الفلسطينيين أثناء قيامهم بأنشطة مدنية بحتة، سواء كصحفيين أو عاملين في المجال الصحي أو منقذين، من بين أمور أخرى كثيرة، وكيف أصبحوا هدفاً لمجرد قيامهم بهذه المهام. وقد قُتل نساء ورجال وأطفال في هجمات إسرائيلية أثناء وجودهم في منازلهم أو في ملاجئ أو خيام أو أثناء محاولتهم التغلب على الجوع، في محاولة للحصول على الطعام لعائلاتهم³¹. وفي حالة الضفة الغربية، حيث تشكل وفيات الرجال والأطفال الفلسطينيين الغالبية العظمى (97%)، ثبت أن القوات الإسرائيلية استخدمت القوة المميتة بشكل منهجي وغير ضروري وغير متناسب، مع ازدياد واضح لحق الشعب الفلسطيني في الحياة، وخاصة الأطفال³². ومرة أخرى، فإن البيانات توضح ذلك: فقد كان نصف الفلسطينيين الذين قتلهم القوات الإسرائيلية غير مسلحين ولم يكونوا متورطين في أعمال عنف أو مواجهة مع القوات الإسرائيلية وقت وفاتهم. ولقي ما مجموعه 174 فلسطينياً، بينهم 71 طفلاً، مصرعهم أثناء قيامهم بري الحجارة أو زجاجات المولوتوف، غالباً ضد الدبابات والعسكريين المجهزين تجهيزاً عالياً³³.

وبغض النظر عن هذه البيانات، تؤكد أصوات عديدة أن التمييز بين «النساء والأطفال» والرجال، أو بين المدنيين والمقاتلين، ليس هو ما يجعل الشعب الفلسطيني عرضة لعنف إسرائيل؛ بل إن السبب هو كونهم فلسطينيين وفلسطينيات، في سياق مشروع الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي. "يُصوّر الفلسطينيون وكأنهم يملكون القدرة على اختيار ما إذا كانوا يشكلون تهديداً لإسرائيل أم لا، وبالتالي ما إذا كانوا يستحقون الموت أم لا، أو ما إذا كانوا يستحقون استعماراً مستمراً متناكراً في ثوب 'وقف إطلاق النار' أو، بشكل أكثر غموضاً، 'السلام'، كما كانت مايا مكداشي تكتب في عام 2014. "ومع ذلك، لا تحتاج إلى حمل سلاح لتكون ثورياً أو عدواً

²⁷ يؤكد محمد الكرد في كتابه «الضحايا المثلاليون» أن الفلسطينيين ظلوا لفترة طويلة جداً محصورين في صورة «النساء والأطفال». وهذا يعني حرمان النساء والأطفال من قدرتهم على العمل ومساهماتهم السياسية والثورية، فضلاً عن زيادة شيطنة الرجال الفلسطينيين باعتبارهم مستحقين للموت وغير جديرين بالحزن، ومنفيين عن أحضان أحبائهم". محمد الكرد، «الضحايا المثلاليون»، 2025، ص. 12.

²⁸ مايا مكداشي، "«لا يكون الرجل الفلسطيني ضحية؟ جندرة الحروب الإسرائيلية على غزة»"، جدلية، 23 يوليو 2014.

²⁹ مجلس حقوق الإنسان، تشرّيع الإبادة الجماعية. تقرير المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، فرانشيكا ألبانيزي، A/HRC/55/73، 25 مارس 2024، الفقرة 25.

³⁰ كشف تحقيق مشترك بين مجلة +972 و Local Call وصحيفة الغارديان أنه، وفقاً لقاعدة بيانات سرية تابعة للاستخبارات العسكرية الإسرائيلية تمكنا من الوصول إليها، تم تحديد ما مجموعه 8,900 مقاتل مشتبه به من حماس والجهاد الإسلامي على أنهم قتلى أو مفقودون على الأرجح بين أكتوبر 2023 ومايو 2025. وحتى ذلك الحين، بلغ إجمالي عدد القتلى الفلسطينيين في الهجمات الإسرائيلية 53,000 شخص. وبالتالي، فإن حصيلة المقاتلين التي توصلت إليها الاستخبارات العسكرية تعادل 17%، مما يشير إلى أن بقية القتلى (83%) كانوا من المدنيين. إيمان غراهام-هاريسون ويوفال أبراهام، "كشف: بيانات الجيش الإسرائيلي نفسه تشير إلى أن نسبة القتلى المدنيين في حرب غزة تبلغ 83%"، صحيفة الغارديان، 21 أغسطس 2025.

³¹ هيئة الأمم المتحدة للمرأة، حقائق وأرقام: عامان من الحرب على غزة - الكلفة على النساء والفتيات، 8 أكتوبر 2025.

³² مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مقتل 1001 فلسطيني في الضفة الغربية منذ 7 أكتوبر 2023 - واحد من كل خمس ضحايا من أطفال، 17 أكتوبر 2021.

³³ المرجع نفسه.

لإسرائيل. لا يتعين عليك الاحتجاج، أو رمي الحجارة، أو رفع علم (...) أن تكون تهديداً لإسرائيل أمر سهل: ما عليك سوى أن تكون فلسطينياً أو فلسطينية³⁴. في أواخر عام 2025، توصلت لجنة الخبراء التابعة للأمم المتحدة إلى استنتاج مماثل، وكان تشخيصها واضحاً تماماً: هناك عمل متعمد من جانب إسرائيل لقتل السكان الفلسطينيين على نطاق واسع وطوال فترة طويلة من الزمن. «لم يتم تحديد هوية الضحايا أو استهدافهم بصفقتهم مدنيين بشكل فردي. بل على العكس، استهدفت الضحايا بسبب هويتهم كفلسطينيين»³⁵. من الناحية القانونية، لا تحدد أرقام الوفيات ما إذا كانت الأحداث تشكل جريمة إبادة جماعية أم لا، لكن يمكن أخذ حجم الوفيات في الاعتبار — كما تقترح اللجنة — لإثبات نية الإبادة الجماعية.

الإطار 1: الإبادة الجماعية والطفولة الفلسطينية

أصبحت الطفلة الصغيرة هند رجب الرمز الأكثر شهرة لتأثيرات الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل بحق الأطفال الفلسطينيين. في 29 يناير 2024، نجت الطفلة الفلسطينية، التي لم تتجاوز الخامسة من عمرها، لعدة ساعات فقط، وهي مصابة ومذعورة، بعد هجوم جنود إسرائيليين على السيارة التي كانت تستقلها مع أعمامها وثلاث بنات عمها وابن عمها. أصيبت السيارة بـ 335 قذيفة؛ 335 طلقة أطلقت من مسافة متوسطة على سيارة كان فيها أطفال وطفلات. ولم تسمح القوات الإسرائيلية لسيارة إسعاف كانت في طريقها لإنقاذهم بالوصول إلى المكان، وأطلقت النار على المسعفين الذين أرسلهما الهلال الأحمر لمساعدة الطفلة. ربما تكون قصة هند هي الوحيدة التي حظيت بشهرة دولية واسعة، وهي من القصص القليلة التي لم تُدفن في غموض المجهولية أمام الأرقام المذهلة، التي تشير إلى مقتل أكثر من 20 ألف طفل وطفلة فلسطينيين في غزة منذ أكتوبر 2023.

لقد لقي أطفال وطفلات فلسطينيون حتفهم في هجمات واسعة النطاق وبسبب الاستخدام المكثف لأسلحة شديدة التدمير في مناطق مكتظة بالسكان، ولكن أيضاً بسبب طلقات القناصة أو الطائرات المسيرة التي أصابتهم في الصدر أو الرأس، وبعضهم أثناء محاولتهم الحصول على الطعام. كما لقي الآلاف حتفهم بسبب الجوع وانتشار الأمراض التي يمكن الوقاية منها نتيجة لنقص المياه والغذاء والأدوية بسبب الحصار الصارم الذي تفرضه إسرائيل على غزة. لم يصبح القطاع فقط — كما حذرت منظمة اليونسيف — أخطر مكان في العالم بالنسبة للأطفال؛ بل أصبح أيضاً الإقليم الذي يضم أكبر عدد من الأطفال المشوهين للفرد الواحد، حيث فقد الآلاف منهم أحد أطرافهم أو أكثر بسبب العنف الإسرائيلي. وأصيب آلاف آخرون بجروح، وكثير منهم بحروق ناجمة عن استخدام أسلحة متفجرة وترسانات محظورة في المناطق المأهولة بالسكان، مثل الفوسفور الأبيض. وفي الضفة الغربية، كان واحد من كل خمسة قتلى جراء أعمال العنف التي ارتكبتها القوات العسكرية أو المستوطنون الإسرائيليون طفلاً فلسطينياً.

إن عواقب الإبادة الجماعية على الأطفال الفلسطينيين، ذكوراً وإناثاً، ليست (ولن تكون) جسدية فحسب. فقد دقت أصوات عديدة ناقوس الخطر بشأن العواقب على الصحة النفسية لجيل بأكمله، مع الأخذ في عين الاعتبار أن آلاف الأطفال والطفلات أصبحوا أيتاماً بشكل صادم، في حين أن أطفالاً نجوا وحدهم دون عائلاتهم — وقد اجتاحت الطواقم الطبية اختصاراً إنجليزياً (وهو بالعربية ” طفل WCNSF: Wounded child, no surviving family محددًا للتعريف بهم في المستشفيات) جريح بلا عائلة ناجية“ —، في سياق تم فيه تدمير عائلات بأكملها. وتُقدر الوكالات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية أن جميع الأطفال في غزة تقريباً — أكثر من مليون طفل — بحاجة إلى مساعدة نفسية. تشير الدراسات إلى أن غالبية الأطفال في غزة شعروا أو كانوا يشعرون بأن موتهم وشيك، بل إن الكثير منهم كانوا يرغبون في الموت³⁶. كما حذرت تحليلات عديدة من عواقب التدمير الشامل للبنية التحتية التعليمية على الطفولة، مما أدى إلى حرمان مئات الآلاف من الطلاب من حقهم في التعليم. أكثر من 90% من المدارس كانت بحاجة إلى إعادة بناء أو إصلاحات جوهرية، في حين أن جامعات قطاع غزة قد دمرت بالكامل. أما المراكز التعليمية التي بقيت قائمة فقد تحولت إلى ملاجئ للسكان النازحين، ومع ذلك تعرضت للهجوم. يُقدر أن حوالي 625,000 طفل وطفلة لم يتم ضمان حقهم في التعليم (للسنة الثالثة على التوالي). وقد أدت هذه المجموعة من “ (إبادة تعليمية). وهو أمر يؤكد أن نية إسرائيل ليست تدمير scholasticide الآثار إلى وصف الوضع في غزة بـ ” الحاضر فحسب، بل مستقبل فلسطين أيضاً.

³⁴ مايا مكداشي (2014)، المرجع السابق.

³⁵ مجلس حقوق الإنسان (2025)، المرجع السابق، الفقرة 45.

³⁶ جوليان بورغر، “دراسة: 96% من أطفال غزة يشعرون بأن الموت وشيك”، صحيفة الغارديان، 11 ديسمبر 2024.

2. الآثار الصحية والعنف المتعلق بالإنجاب

كانت الآثار المترتبة على الإبادة الجماعية على صحة الشعب الفلسطيني —الجسدية والعقلية— هائلة. ومن منظور جندي، تكتسب العواقب المترتبة على الصحة الجنسية والإنجابية للنساء والفتيات —وما يترتب على ذلك من انتهاك للحقوق في هذا المجال— أهمية خاصة —في حين أن الآثار المترتبة على الرجال والأولاد غالباً ما تكون أقل دراسة، على الرغم من أنه في الحالة الفلسطينية تم الحث على إيلاء الاهتمام أيضاً لدينامياتها—. في غزة، ظهرت الآثار الصحية بشكل صارخ في الوضع الحرج الذي واجهته آلاف النساء الفلسطينيات الحوامل: عمليات قيصرية بدون تخدير؛ وزيادة حالات الإجهاض بنسبة تصل إلى 300٪؛ وارتفاع معدل وفيات النساء أثناء الولادة (وكذلك أطفالهن) بسبب مضاعفات أو أمراض قابلة للعلاج، مثل تسمم الحمل أو السكري؛ فضلاً عن النساء اللواتي خضعن لعمليات استئصال الرحم (تدخلات جراحية لإزالة الرحم) بسبب عدم الحصول على الأدوية؛ ومستويات واسعة الانتشار من سوء التغذية والجفاف وفقر الدم، والتي إلى جانب الوضع العام من الصدمة والتوتر، تمنع أو تعيق الرضاعة الطبيعية³⁷؛ الولادات وسط الدمار دون خيارات للرعاية الطبية قبل أو بعد الولادة في نظام صحي تم تدميره عمداً. كما أن الآثار المترتبة على الصحة البدنية والعقلية —وكرامة— النساء والفتيات الفلسطينيات، الناجمة عن عدم الحصول على المياه ومواد التنظيف، بما في ذلك أبسط مواد التنظيف أثناء الدورة الشهرية، في سياق الحصار الصارم الذي تفرضه إسرائيل³⁸، هي آثار ذات أهمية كبيرة. أجبرن على النزوح مراراً وتكراراً —اضطرت الغالبية إلى الفرار أربع مرات على الأقل منذ بدء الهجوم الإسرائيلي—³⁹، وواجهن حالات من الاكتظاظ والظروف المعيشية المتردية للغاية، مع وصول محدود للغاية أو معدوم إلى الحمامات والمراحيض. واضطرت العديد منهن إلى البحث عن حلول تعرضن لأمراض خطيرة على المدى الطويل: حبوب لمنع الدورة الشهرية، وفوط مصنوعة من قطع الملابس وحتى من قماش الخيام. وبلغت آلاف المراهقات سن البلوغ وسط القصف، دون إمكانية الوصول إلى مواد التنظيف الصحية أو الخصوصية. "أحياناً أحتاج إلى الفوط الصحية والصابون أكثر بكثير مما أحتاج إلى الطعام"، صرحت شابة من غزة⁴⁰. أصيبت العديد من النساء بالتهابات مهبلية وبولية أدت —أو قد تؤدي في المستقبل— إلى ولادات مبكرة أو إجهاض أو عقم (انظر/ي الإطار 2).

وقد ساهمت هذه المجموعة من الآثار في تعزيز الاتهامات الموجهة إلى إسرائيل باستخدام "العنف الإنجابي"، الذي يُعتبر شكلاً محدداً من أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي، ويشمل الأفعال أو الإهمال التي تسبب الضرر من خلال التدخل في الحقوق والاستقلالية الإنجابية، أو العنف الموجه ضد الأشخاص بسبب قدرتهم الإنجابية الفعلية أو المتصورة⁴¹. إنه، بالتالي، عنف يستهدف القدرة الإنجابية للشعب الفلسطيني، ويبدو أنه، في حالة النساء، موجه بشكل خاص بسبب قدرتهن على الإنجاب والحفاظ على الحياة. "كان هناك هجوم لا هوادة فيه ضد النساء (...). لا شك أن هناك هجوماً متعمداً (في غزة) وهو مرتبط بالطريقة التي تم بها تجريد النساء والفتيات والأطفال الفلسطينيين من إنسانيتهم عمداً، ليس فقط من قبل الحكومة الإسرائيلية، بل من قبل العديد من قطاعات المجتمع الإسرائيلي والجهات المؤثرة"، كما أكدت ريم السالم، المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالعنف ضد النساء والفتيات⁴².

³⁷ وفقاً لتقديرات هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بعد مرور عامين على الهجوم العسكري الإسرائيلي وفرض الحصار المشدد على غزة، كانت ما يقرب من 250,000 امرأة وفتاة يعشن في "ظروف كارثية" تتسم بنقص حاد في الغذاء واستنفاد قدراتهن على الصمود. ويؤدي هذا الوضع إلى الجوع وارتفاع مخاطر الإصابة بسوء التغذية الحاد والوفاة. وكانت 500,000 امرأة وفتاة فلسطينية أخرى معرضات لخطر التعرض لهذه الظروف. هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2025)، المرجع السابق.

³⁸ في يوليو 2025، قدر صندوق الأمم المتحدة للسكان أن غزة تحتاج إلى 10 ملايين فوط صحية شهرياً وأن أقل من ربع هذه الكمية كانت متوفرة. صندوق الأمم المتحدة للسكان، من عملية طبيعية إلى كابوس: كيف تتعامل نساء وفتيات غزة مع الدورة الشهرية في منطقة حرب، 2 يونيو 2025.

³⁹ هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2025)، المرجع السابق.

⁴⁰ هيئة صندوق الأمم المتحدة للسكان (2025)، المرجع السابق.

⁴¹ هيئة الأمم المتحدة للمرأة، توثيق العنف الإنجابي: الكشف عن الفرص والتحديات والمسارات القانونية لآليات التحقيق التابعة للأمم المتحدة، سبتمبر 2024.

⁴² ميرفي غول أيدوغان أغلارجي، مسؤولية في الأمم المتحدة تحذر من "استخدام العنف الإنجابي في الإبادة الجماعية الجارية في غزة"، وكالة الأناضول (AA)، 8 أكتوبر 2024.

السلبية التي لحقت بالرعاية الصحية الجنسية والإنجابية لأكثر من نصف مليون امرأة وفتاة فلسطينية في سن الإنجاب، على الهجمات التي طالت المراكز المتخصصة في رعاية الأم والطفل⁵⁰، وعلى الآثار الجسدية والنفسية طويلة المدى للعنف الجنسي⁵¹، على آلاف وآلاف النساء الفلسطينيات اللواتي فقدن أبناءهن وبناتهن أو عانين من وفاة أطفالهن قبل الولادة، وعلى حالات العمليات القيصريّة بعد الوفاة، وعلى وفاة الأطفال الخدج بسبب انقطاع التيار الكهربائي عن الحاضنات. ومن الأحداث التي حظيت باهتمام خاص الهجوم الذي دمر العيادة الرئيسية للخصوبة في القطاع. على الرغم من أنها كانت محددة بوضوح كمركز صحي، فقد تم قصف عيادة "البسمة" للخصوبة في ديسمبر 2023، مما أدى إلى تدمير حوالي 4000 جنين⁵². لا توجد أدلة على أن العيادة كانت تُستخدم لأغراض عسكرية، بل على العكس، فقد توصلت لجنة الخبراء التابعة للأمم المتحدة إلى أن السلطات الإسرائيلية حاولت تدميرها وهي تعلم جيداً أنها مركز للخصوبة. "هجوم واحد أودى بحياة آلاف الأشخاص المحتملين. وبالنسبة لنصف الأزواج على الأقل من مرضى العيادة، والذين ادخر الكثير منهم لسنوات لتغطية تكاليف العلاج، كانت تلك الأجنة فرصتهم الأخيرة للحمل"، كما أقر مدير العيادة. وهكذا أصبحت قضية "البسمة" إحدى الدوافع لاتهم إسرائيل بـ "فرض تدابير تهدف إلى منع المواليد" من السكان الفلسطينيين، وهي إحدى الجرائم المنصوص عليها في اتفاقية منع الإبادة الجماعية⁵³.

ومن منظور "العدالة الإنجابية"⁵⁴، تم التأكيد أيضاً على أن السياسات الإسرائيلية لم تقتصر على تعريض قدرات السكان الفلسطينيين على إنجاب الأبناء والبنات للخطر فحسب، بل أثرت أيضاً على خياراتهم في اتخاذ قرار عدم الإنجاب — بسبب عدم توفر وسائل منع الحمل⁵⁵ — وعلى قدرتهم على تربية أطفالهم في بيئة آمنة وكريمة. وكما ذكر سابقاً، تضمنت الحملة الإسرائيلية اتخاذ تدابير تنطوي على قطع الوصول إلى الموارد الحيوية للحياة، مثل الماء والكهرباء والوقود والغذاء، واستخدام الجوع كـ "سلاح حرب". نجد أيضاً إلى جانب الوفيات والأضرار الجسدية، المعاناة الجماعية التي تسببت بها تدمير الوسائل التي تسمح بالتناسل، والتي لا تتيج فقط استمرار الحياة، بل أيضاً الحفاظ عليها، مع تأثيرات خاصة على النساء⁵⁶. وقد أدلت نساء فلسطينيات من غزة بشهادات عن الصعوبات التي يواجهنها في التعامل مع الحياة اليومية في سياق معاناة عميقة بسبب حالات الحزن التي لا تنتهي، وبسبب عدم اليقين اليومي حول ما إذا كنّ سيتمكن من إطعام أبنائهن وبناتهن أم لا، وبسبب شعورهن بالعجز عن حمايتهن، وتهديتهن، وتوفير مساحة من الحد الأدنى من الأمان والهدوء لهن، وتخفيف جراحهن، أو منحهن آفاقاً للتعافي والأمل. كما يشكل تدهور النظام الصحي عبئاً خاصاً على النساء، بالنظر إلى التقسيم التقليدي للعمل في المجتمع الفلسطيني والتوقعات الجنسانية المتعلقة بالدور المركزي للمرأة في مهام الرعاية. وقد تفاقمّت هذه الحالة، التي كانت موجودة بالفعل قبل الإبادة الجماعية، إلى مستويات غير عادية إذا أخذنا في الاعتبار التدمير الهائل للبنى التحتية للمستشفيات في القطاع والعدد الهائل من الجرحى، الذي تجاوز 170,000 شخص حتى ديسمبر 2025⁵⁷. ويشمل هذا الرقم آلاف وآلاف من الأطفال الذين فقدوا أذرعهم و/أو أرجلهم، مما جعل غزة المكان الذي يضم أكبر عدد من الأطفال المبتورين في العالم بالنسبة لعدد السكان⁵⁸.

⁵⁰ في تقريرها الصادر في سبتمبر 2025، أشارت لجنة الخبراء التابعة للأمم المتحدة إلى أن الهجمات الإسرائيلية على البنى التحتية الصحية في غزة أثرت على نحو 545,000 امرأة وفتاة في سن الإنجاب. كما حذرت اللجنة من الهجمات التي استهدفت أقسام الولادة في مستشفى الشفاء ومجمع ناصر الطبي في خان يونس، والإغلاق القسري لمراكز أخرى متخصصة في الصحة الجنسية والإنجابية. مجلس حقوق الإنسان (2025)، المرجع السابق، الفقرة 150.

⁵¹ لمزيد من المعلومات، انظر القسم التالي.

⁵² وأثناء الهجوم، تعرض مختبر علم الأجنة للقصف المباشر، مما أدى إلى تدمير جميع العينات الإنجابية المخزنة في المرافق. المرجع نفسه، الفقرة 151.

⁵³ لمزيد من المعلومات، انظر تقرير لجنة الخبراء الصادر في سبتمبر 2025. مجلس حقوق الإنسان (2025)، المرجع السابق، الفقرات 150 إلى 155.

⁵⁴ تم تطوير الإطار النظري للعدالة الإنجابية على يد نسويات وناشطات سوداوات في الولايات المتحدة كنقد للتحليلات المتعلقة بالإنجاب التي سادت فيها وجهات نظر ذات طابع فردي و"مؤيدة للإنجاب". ويقوم هذا الإطار على ثلاثة مبادئ: الحق في إنجاب الأطفال، والحق في عدم إنجابهم، والحق في تربيتهن في بيئات آمنة وكريمة.

⁵⁵ لمزيد من المعلومات، انظر: كورديليا فريمان وحلا شومان، "لا عدالة في الإبادة الجماعية: الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية في غزة"، Sexual and Reproductive Health Matters، 2025، (1)، ص 17-1.

⁵⁶ استُخدمت وسائل منع الحمل على نطاق واسع لتجنب أو تأخير الدورة الشهرية في ظل عدم توفر المراحيض والمنتجات الصحية. كما لا تتوفر حبوب منع الحمل الطارئة، مما يحد من الخيارات المتاحة لتجنب الحمل غير المرغوب فيه أو التعامل معه. كورديليا فريمان وحلا شومان (2025)، المرجع السابق، ص. 3.

⁵⁷ جيمينا ريبو، "الإبادة الجماعية وتدمير وسائل التكاثر الاجتماعي في غزة"، المجلة الأوروبية للسياسة والجندر، (2)، ص. 492، 2025.

⁵⁸ مكتب تسويق الشؤون الإنسانية (OCHA)، لمحة موجزة عن الأثر المبلغ عنه. قطاع غزة، 10 ديسمبر 2025.

⁵⁹ أحمد مور، "عدد الأطفال المبتورين في غزة أكثر من أي مكان آخر في العالم. ماذا يعني لهم المستقبل؟"، الجارديان، 27 مارس 2025؛ الجزيرة، "المبتورون من حرب إسرائيل على غزة يستخدمون أطرافاً اصطناعية محلية الصنع للعودة إلى الحياة"، 14 نوفمبر 2025.

في ظل هذه الظروف، لفتت أصوات عديدة الانتباه أيضاً إلى الآثار الواسعة والخطيرة على الصحة النفسية للسكان الفلسطينيين، مما يدعو إلى توقع احتياجات هائلة من الدعم النفسي في المستقبل. فقبل وقوع الإبادة الجماعية، كانت أصوات الخبراء الفلسطينيين قد حذرت بالفعل من حجم الصدمة الجماعية في فلسطين، مؤكدة أن مفاهيم مثل "الإجهاد ما بعد الصدمة" لا تبدو ملائمة لتجسيد التجربة الفلسطينية. "لأننا لا نكون أبداً في مرحلة 'ما بعد': الصدمة دائمة، متكررة، جماعية، تاريخية، وعابرة للأجيال"، كما أوضحت الطبيبة النفسية سماح جبر⁵⁹. قبل أكثر من عقد من الزمن، وصف عالم النفس الفلسطيني سعيد شحادة حجم الضرر النفسي الفلسطيني بأنه "هندسة الصدمة الجماعية"⁶⁰. كان حجم الضرر النفسي الذي تسبب فيه منذ أكتوبر 2023 أحد الأسباب التي دفعت إلى توجيه تهمة الإبادة الجماعية إلى إسرائيل. في عام 2024، حذرت المقررة الخاصة للأمم المتحدة فرانثيسكا ألبانيزي، في تقريرها "تشریح الإبادة الجماعية"، من العواقب النفسية للهجوم الإسرائيلي على سكان غزة قائلة: "سيحمل الناجون صدمة لا تُمحي، بعد أن شهدوا كل هذا الموت وعانوا من الدمار، وفقدان المأوى، والخسائر المادية والعاطفية، والخوف، والإذلال الذي لا نهاية له. وتشمل هذه التجارب الفرار وسط فوضى الحرب دون اتصالات أو كهرباء؛ ومشاهدة التدمير المنهجي لأحياء بأكملها، ومنازل، وجامعات، ومواقع دينية وثقافية؛ والبحث بين الأنقاض، غالباً باليدين فقط، عن أحبائهم؛ ورؤية جثث تم انتهاك حرمتها، وتجريدها من ملابسها، وتغطية عيونها، وتعريضها للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة، وأخيراً، تعرضهم للجوع، كبراً وصغاراً على حد سواء"⁶¹.

كما أدى تصاعد العنف في الضفة الغربية إلى تأثيرات سلبية على الصحة النفسية للسكان الفلسطينيين ككل. فقد أدى تزايد العنف، وتشديد نقاط التفتيش وإغلاق الطرق، والصعوبات في الوصول إلى الخدمات الأساسية، والغارات المستمرة للقوات العسكرية والمستوطنين الإسرائيليين، إلى تفاقم مشاعر الخوف والقلق والتوتر. وقد حذر أخصائيو علم النفس من حالة تأهب جماعية، ومن شعور متزايد بأن شيئاً فظيلاً قد يحدث، وأن ما يجري في غزة سيتكرر في الضفة الغربية. وفي هذا السياق، لاحظت المراكز الصحية ارتفاعاً في مستويات القلق والاكتئاب. ويظهر العديد من الرجال، ولا سيما أولئك الذين فقدوا وظائفهم، أعراضاً جسدية نفسية، في حين تعترف العديد من النساء بقلقهن المستمر بشأن ما قد يحدث لأبنائهن وبناتهن، وخوفهن من الاضطرار إلى الفرار، أو فقدان أفراد من أسرهن، أو تعرضهم للاعتقال⁶².

تأثرت الصحة النفسية للنساء الفلسطينيات في غزة تأثراً بالغاً. تشير الدراسات إلى أن 75% منهن يعانين من الاكتئاب، و62% منهن يعانين من اضطرابات في النوم، و65% منهن يعانين من كوابيس مستمرة وقلق⁶³. وتعترف نساء القطاع بأنهن منهكات وخائفات، ويضطرن في كثير من الأحيان إلى التعامل مع الشعور بالضيق في عزلة. وقد تفاقم التوترات العاطفية بسبب التعرض المستمر للعنف والمواقف الصادمة، وزيادة مسؤولياتهن في رعاية الأسرة — لا سيما في الحالات التي أصبح فيها الرعاية الوحيدات لأبنائهن وبناتهن — والظروف الناجمة عن النزوح القسري والاحتفاظ في أماكن مزدحمة، دون أي مجال للخصوصية. وكما ذكر سابقاً، أصبح الحيض مصدر قلق وعزلة. تعترف النساء والشابات الفلسطينيات بأنهن يشعن بالخجل والقلق المستمر والإحباط العميق. "كلما جاءتني الدورة الشهرية أتمنى ألا أكون فتاة"⁶⁴ (انظر/ الإطار 1: الإبادة الجماعية والطفولة الفلسطينية).

⁵⁹ مقابلة أجراها خوان دوارتي مع سماح جبر، "يريدون أن يفقد الفلسطينيون إنسانيتهم"، صحيفة "لا إيكيردا دياريو"، 16 نوفمبر 2023.

⁶⁰ سعيد شحادة، "حرب 2014 على غزة: هندسة الصدمة والتعذيب الجماعي لكسر صمود الفلسطينيين"، Applied Psychoanalytic Studies، 12(3)، ص 278-294، 2015، مقتبس في جيمينا ريبو (2025)، المرجع السابق.

⁶¹ مجلس حقوق الإنسان (2024)، المرجع السابق، ص 8.

⁶² منظمة أطباء بلا حدود، نظرة على الصحة النفسية في الضفة الغربية: الفلسطينيون يستعدون للفقدان"، 10 ديسمبر 2025.

⁶³ هيئة الأمم المتحدة للمرأة، داخل الأزمة التي لا ترحمها: كيف تؤثر الحرب على الصحة النفسية للمرأة، 7 أبريل 2025؛ هيئة الأمم المتحدة للمرأة، تينيه جندري: غزة، حرب على صحة المرأة، سبتمبر 2024.

⁶⁴ صندوق الأمم المتحدة للسكان (2025)، المرجع السابق.

الإطار 2: شهادات

”جاءتني الدورة الشهرية وأنا في ملجأ مكتظ. لم يكن لدي سوى فوطه صحية واحدة، لذا لففتها بورق التواليت حتى تدوم معي لفترة أطول. لم أستطع الاغتسال، وكان الألم فظيماً. بقيت جالسة أبكي بصمت حتى نهاية اليوم“ (شابة في غزة) 65.

”أرى كل يوم نساءً يعانين من الدورة الشهرية والحمل والولادة في ظروف مهينة. كامراً، أشعر بالألم عميق. يجب أن تكون هذه التجارب طبيعية، لا مصادر للقلق والألم. أرى القوة في عيون النساء، لكنني أرى أيضاً ألماً عميقاً وفقداناً لكرامتهن“ (طبيبة فلسطينية في غزة) 66.

”لم أعط الأولوية لصحتي لأنني الراعية الرئيسية لأولادي؛ فأنا أضطلع بدور الأم والأب في آن واحد. لم أذهب إلى أي فحص طبي. أنا حامل في الشهر التاسع ولم أجري أي فحص لمعرفة ما إذا كان طفلي بخير“ (امرأة تبلغ من العمر 27 عاماً في خان يونس، غزة) 67.

”لدي أطفال احتاجوا إلى علاج طبي ولم أتمكن من توفيره لهم. توفي حفيدي البالغ من العمر 11 شهراً لأننا لم نتمكن من الحصول على العلاج الذي كان بحاجة إليه. يعاني أطفالنا من الحمى، ومن الصعب جداً العثور على صيدليات مفتوحة وسط خطر القصف والطائرات التي تحلق فوقنا“ (امرأة تبلغ من العمر 42 عاماً، نازحة في شمال غزة) 68.

”القصف هو أكثر ما يخيفنا. نحن قلقون باستمرار لأننا لا نعرف أبداً متى سيحدث ذلك أو ما إذا كنا سنموت. الإسرائيليون يقصفون بشكل عشوائي، وهذا أمر مرعب“ (مراهقة تبلغ من العمر 16 عاماً في رفح، غزة) 69.

على الرغم من هذه الظروف، تم تفعيل آليات الدعم والمساعدة. وحتى في خضم الدمار الذي لحق بغزة، حاولت بعض النساء اتباع استراتيجيات للتكيف، بالاعتماد على الشبكات المجتمعية. وقد وثقت تقارير عديدة تجارب نساء ينظمن أنشطة تعليمية لأبنائهن وبناتهن، كما أنشأن شبكات للدعم النفسي بهدف توفير أماكن آمنة ومشاركة مخاوفهن وقلقهن 70.

3. العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي (الجنس)

تم توثيق استخدام العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي (الجنس) على نطاق واسع في سياق حملة الإبادة الجماعية الإسرائيلية. وقد لاحظت لجنة التحقيق الدولية المكونة من خبراء تابعين للأمم المتحدة "زيادة مؤسفة" في هذا النوع من العنف، الذي كان بالفعل جزءاً من مجموعة ممارسات الاحتلال الإسرائيلي. وخلصت اللجنة في مارس 2025 71 إلى أنه "لا مفر من الاستنتاج

⁶⁵ صندوق الأمم المتحدة للسكان (2025)، المرجع السابق.

⁶⁶ صندوق الأمم المتحدة للسكان (2025)، المرجع السابق.

⁶⁷ هيئة الأمم المتحدة للمرأة، [نشرة حول قضايا المرأة- غزة: حرب على صحة النساء](#)، سبتمبر 2024، ص. 10.

⁶⁸ المرجع نفسه.

⁶⁹ المرجع نفسه.

⁷⁰ النهضة العربية للديمقراطية والتنمية، "صحة نساء غزة النفسية في ظل الإبادة الجماعية، 21 أكتوبر 2025.

⁷¹ مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "أكثر مما يستطيع الإنسان تحمله": استخدام إسرائيل المنهجي للعنف الجنسي والإنجابي وأشكال أخرى من العنف القائم على النوع الاجتماعي منذ أكتوبر/نشرين الأول 2023، بيان صحفي، 13 مارس/آذار 2025.

بأن إسرائيل استخدمت العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي (الجندر) ضد الفلسطينيين والفلسطينيات لإرهابهم وإدامة نظام قمعي يقوّض حقهم في تقرير المصير". وفي تقرير لاحق ركّز على جريمة الإبادة الجماعية، كان التشخيص واضحاً: لا يتعلق الأمر بعنف موجه بشكل فردي فحسب، بل هو شكل من أشكال العقاب الجماعي الذي يهدف إلى تفتيت وإخضاع الشعب الفلسطيني بأسره. علاوة على ذلك، يشير التقرير إلى أن "الاستخدام الواسع النطاق للعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي (الجندر) يشير إلى نية لتدمير الفلسطينيين والفلسطينيات كمجموعة"⁷². وقد دفعت وتيرة وانتشار وشدة العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي (الجندر) الذي تمارسه إسرائيل ضد الفلسطينيين والفلسطينيات الخبراء إلى الاستنتاج بأنه يُستخدم كسلاح حرب⁷³.

وقد كثفت القوات المسلحة الإسرائيلية من استخدام هذه الأعمال العنيفة منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023 كوسيلة للانتقام من هجمات حماس والجماعات الفلسطينية الأخرى. وقد استخدم المسؤولون الإسرائيليون الاتهامات والأدلة المتعلقة بأعمال العنف الجنسي المرتكبة ضد النساء الإسرائيليات في 7 أكتوبر 2023 لحشد الدعم للهجوم العسكري على غزة، في ما اعتُبر محاولة لإعادة بناء الذكورة الوطنية الإسرائيلية. يشير تحليل الرسائل التي تم تداولها بين الجنود الإسرائيليين إلى فكرة الإهانة الجماعية للشرف التي يجب استعادتها، في إطار سردي وجندري يربط أجساد النساء بكرامة الأمة⁷⁴.

لقد استُخدم العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي كوسيلة للعقاب والترهيب ضد النساء والرجال الفلسطينيين، ولا سيما ضد المعتقلين، سواء في غزة أو الضفة الغربية. وقد جمعت لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة⁷⁵، وكذلك منظمات وهيئات حقوق الإنسان الفلسطينية والدولية الأخرى، أدلة ووثقت عشرات الحالات من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي ضد السجناء والسجينات الفلسطينيين، سواء عند اعتقالهم أو خلال فترة احتجازهم. في حالة الرجال، تم الإبلاغ عن إجبارهم على التعري، وتعذيبهم والضرب الذي استهدف في الأعضاء التناسلية، بالإضافة إلى الاعتداءات الجنسية والاغتصاب باستخدام أدوات وحتى الكلاب⁷⁶. أما بالنسبة للمعتقلات، فقد تم الإبلاغ عن التحرش والاعتداءات الجنسية، والتلمس والتهديد بالاغتصاب. كما تم الإبلاغ عن تعرض المعتقلات الفلسطينيات لعمليات تفتيش جسدية متكررة. في إحدى الحالات التي تم الكشف عنها، على سبيل المثال، أُجبرت سجين على خلع ملابسها بالكامل رغم أنها كانت في فترة الحيض. وقد تم تصوير بعضهن في ظروف مهينة، مثل ارتداء الملابس الداخلية أمام الجنود⁷⁷. كانت الصور — سواء الفيديوها أو الصور الفوتوغرافية — للسجناء والسجينات الفلسطينيين في ظروف مهينة بشكل خاص، والتي نُشرت لاحقاً على شبكات التواصل الاجتماعي، عنصراً شائعاً، مما يدل على نية الإذلال والترهيب. ومن الأمثلة البارزة على ذلك نشر مقطع فيديو يظهر اغتصاب سجين فلسطيني على يد مجموعة من الجنود الإسرائيليين في مركز احتجاز سدي تيمان، الواقع في صحراء النقب، والذي يشكل بؤرة للعديد من الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان ضد السكان الفلسطينيين⁷⁸.

وبالإضافة إلى النساء المعتقلات، استخدمت القوات الإسرائيلية أيضاً التمييز على أساس الجندر بهدف إهانة النساء والمراهقات الفلسطينيات علناً خلال مدامهاها وعمليات التفتيش التي تقوم بها، حيث سخرت منهن، والتقطت صوراً لهن وهن يرتدين

⁷² مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (سبتمبر/أيلول 2025)، المرجع السابق، الفقرة 213.

⁷³ مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (مارس 2025)، المرجع السابق، الفقرة 223.

⁷⁴ المرجع نفسه، الفقرات 78-80. من بين عناصر أخرى، تحلل لجنة الخبراء الدولية التابعة للأمم المتحدة في تقريرها الصادر في مارس 2025 كتابة على الجدران باللغة العبرية ظهرت في غزة عقب الغزو البري الإسرائيلي، تجمع بين إشارات توراتية ورسائل انتقامية تشير إلى نية كتيبة ما استعادة شرف إسرائيل (هل سيجعل أختنا عاهرة؟ 92808 يعيد الشرف إلى شعب إسرائيل).

⁷⁵ كما أجرت اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وإسرائيل تحقيقات حول الانتهاكات التي ارتكبتها حماس وجماعات فلسطينية أخرى في 7 أكتوبر 2023 وفي الأيام التي تلت ذلك، وخلصت إلى أن العديد من الجناة ارتكبوا أعمال عنف جنسي جندري في عدة مناطق في إسرائيل.

⁷⁶ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، [المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يوثق شهادات اغتصاب وتعذيب جنسي ممنهج داخل سجون الاحتلال بحق معتقلين فلسطينيين مُفرج عنهم](#)، 10 نوفمبر 2025.

⁷⁷ مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (سبتمبر 2025)، المرجع السابق، الفقرات 65 إلى 67.

⁷⁸ الجزيرة، "المأخذ": نظرة من الداخل على محاولة التستر على فضيحة "سدي تيمان" الإسرائيلية، 10 نوفمبر 2025.

ملابسهن الداخلية، وأجبرتهن على خلع الحجاب أو الظهور بملابسهن الداخلية أمام مجتمعهن، في سياق اجتماعي وديني تُعد فيه مثل هذه الممارسات مهينة بشكل خاص للنساء. وقد أكدت المنظمات الفلسطينية التي تعمل من أجل حقوق المرأة، مثل مركز المرأة للمساعدة القانونية والاستشارة (مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي)، أن اللغة التي يستخدمها الجنود الإسرائيليون لتهديد النساء بالاغتصاب أو غيره من أنواع الاعتداءات الجنسية تعكس معرفتهم بالثقافة الفلسطينية، حيث يُعتبر العنف الجنسي ضد النساء من المحرمات. إنهم يستغلون هذه الحالة مع علمهم بأن العديد من النساء الفلسطينيات سيترددن في الإبلاغ عن هذا النوع من الحوادث بسبب الخجل أو الخوف من ردود فعل سلبية أو من أن يتم إلقاء اللوم عليهن⁷⁹. ويرتبط هذا النوع من الأفعال بأمثلة أخرى على استخدام العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي يشكل جزءاً من الممارسات المعتادة للقوات الإسرائيلية — على سبيل المثال، الإهانات التي يتعرض لها الرجال الفلسطينيون أمام عائلاتهم، والتي تهدف إلى التشكيك في دورهم المفترض كـ"حماة".

أدت تحليلات الأدلة التي تم جمعها منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023 إلى استنتاج أن أشكالاً متنوعة من العنف الجنسي والجندري، بما في ذلك الاغتصاب، قد ارتكبت بناءً على أوامر صريحة أو بتشجيع ضمني من كبار المسؤولين المدنيين والعسكريين الإسرائيليين⁸⁰. وقد حذرت المنظمات الفلسطينية من أن النساء في القدس والضفة الغربية وغزة يروين عن أساليب مماثلة من التعذيب الجنسي، على الرغم من احتجازهن في سجون مختلفة ومن قبل وحدات عسكرية مختلفة، وأن اتساق هذه الممارسات، سواء ضد النساء أو الرجال، يشير إلى وجود توجيه عام باستخدام العنف الجنسي كوسيلة للتعذيب⁸¹. يضاف إلى ذلك أن الظروف العامة للسجينات والسجناء الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية قد تدهورت بشكل كبير منذ أكتوبر 2023، بناءً على تعليمات وزير الأمن القومي الإسرائيلي، إيتامار بن غفير، المسؤول عن السجون وأحد أكثر الشخصيات تطرفاً في حكومة نتنياهو.

وفي هذا السياق، تم التأكيد أيضاً على وجود مناخ من الإفلات من العقاب للقوات العسكرية الإسرائيلية فيما يتعلق بحوادث العنف الجنسي والجندري. في الواقع، تم اتهام بعض الأصوات الإسرائيلية التي حاولت فضح هذا النوع من الانتهاكات⁸²، حتى من داخل الجهاز العسكري الإسرائيلي، بالخيانة⁸³، بينما تطالب قطاعات إسرائيلية بأن يُصنف الجنود الذين يتم التحقيق معهم بشأن هذا النوع من الأفعال على أنهم "أبطال"⁸⁴. وينطبق مناخ الإفلات من العقاب أيضاً على المستوطنين الإسرائيليين المتورطين في اعتداءات تنطوي على استخدام العنف الجنسي والجندري ضد السكان الفلسطينيين. وقد تزايدت هذه الحالات أيضاً في الضفة الغربية، في كثير من الأحيان بالتعاون مع القوات العسكرية الإسرائيلية⁸⁵.

أخيراً، في هذا السياق، تجدر الإشارة أيضاً إلى محاولات إسرائيل استغلال أجندة النوع الاجتماعي — وهي ممارسة تمارسها منذ سنوات من خلال أعمال تُعرف باسم "الوردي غسل" و"الأرجواني غسل"⁸⁶ — والتي لوحظت أيضاً في سياق الإبادة الجماعية في غزة. على سبيل المثال، من خلال نشر صور لجنود يرفعون أعلام قوس قزح وسط قطاع غزة المدمر — مع شعارات مثل "in

⁷⁹ ملاحظات ندوة مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي عبر الإنترنت، 10 أكتوبر 2024.

⁸⁰ مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (مارس 2025)، الفقرة 224.

⁸¹ ملاحظات ندوة مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي عبر الإنترنت، 10 أكتوبر 2024.

⁸² صحيفة «هآرتس»، "طبيبة سدي تيمان التي شاهدت معتقلاً من غزة يتعرض لسوء المعاملة: "لم أستطع تصديق أن حارس سجن إسرائيلي قد يفعل شيئاً كهذا"، 30 يوليو 2024.

⁸³ إيما غراهام-هاريسون، "القبض على كبرى الجماعات العسكرية في إسرائيل بعد اعترافها بتسريب فيديو يظهر انتهاكات جنود"، صحيفة الغارديان، 3 نوفمبر 2025.

⁸⁴ إيمانويل فابيان، "الشرطة العسكرية تدهم مركز احتجاج تابع للجيش الإسرائيلي وتعتقل 9 أشخاص على خلفية 'انتهاك خطير لمحتج'"، تايمز أوف إسرائيل، 29 يوليو 2024.

⁸⁵ يتضمن تقرير لجنة الخبراء الدولية التابعة للأمم المتحدة بشأن العنف الجنسي والجندري قسماً محدداً يتضمن تفاصيل عن الحوادث التي تورط فيها مستوطنون إسرائيليون، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (مارس 2025)، المرجع السابق، الفقرات 128-137.

⁸⁶ في السياق الفلسطيني-الإسرائيلي، يُفهم "الغسل الوردي" على أنه استراتيجية دعائية للحكومة الإسرائيلية تستغل دعم حقوق الأشخاص LGTBQIA+ لإبراز صورة تقدمية، بينما تطبق في الوقت نفسه سياسات احتلال وفصل عنصري تقمع الشعب الفلسطيني. وبالمثل، يشير مصطلح "البريل ووشينغ- الغسل النسوي" إلى الاستراتيجية التي تستند إلى حقوق المرأة والخطاب النسوي في محاولة لترويج صورة لإسرائيل كدولة حديثة، مدافعة عن المساواة، ومتميزة عن غيرها من السياقات في الشرق الأوسط، في حين يتم محاولة صرف الانتباه عن الحقائق الناجمة عن الاحتلال العسكري والسياسات التمييزية ضد الشعب الفلسطيني.

the name of love" (باسم الحب) —، متظاهرين بذلك بالدفاع المزعوم عن مجتمع الميم-عين (LGTBIQ+)،⁸⁷ كما لو كان من الممكن المضي قدماً نحو ترسيخ أي حق من خلال الإبادة الجماعية.

4. أشكال أخرى من العنف غير المرئي

في ظل هذا السيناريو من الإبادة الجماعية، حذرت المنظمات النسوية الفلسطينية والناشطات والأصوات الأكاديمية أيضاً من أشكال أخرى من العنف الأقل ظهوراً، ومن الطريقة الخاصة التي تؤثر بها هذه الأشكال على النساء والفتيات الفلسطينيات. لا تزال الأبحاث وجمع البيانات في مراحلها الأولية، لكنها تشير إلى مؤشرات مهمة وتفيد في لفت الانتباه إلى أبعاد هذه الأشكال من العنف. ومن العناصر المهمة التي تشير إليها بعض هذه الدراسات الحاجة إلى إدراج منظورات تقاطعية، تسمح بتحليل الجوانب المختلفة للعنف الذي تتعرض له النساء الفلسطينيات، مع مراعاة عوامل مثل العمر، ووجود إعاقة، والحالة الاجتماعية، أو الوضع الاقتصادي، من بين أمور أخرى⁸⁸. دون ادعاء (أو إمكانية) الشمولية، يرد في هذا القسم بعض القضايا التي حددتها المنظمات النسوية ومنظمات حقوق الإنسان كمواضيع تثير القلق، سواء فيما يتعلق بوضع غزة أو الضفة الغربية. ومن بينها، الآثار المترتبة على الزواج القسري والقيود المفروضة على التنقل، والتأثيرات على الوضع الاقتصادي للنساء وعلى حق الفتيات والشابات في التعليم، والعواقب المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي في المجال المنزلي/الأسري وفيما يتعلق بزواج الفتيات والمراهقات. كما أثرت أحداث عام 2023 — كما سيتم توضيحه — على عمل وأجندات المنظمات النسوية الفلسطينية نفسها.

في غزة، كما سبق ذكره، أدى العنف والحصار وعمليات الزواج القسري المتتالية إلى إخضاع السكان لظروف معيشية بالغة الهشاشة. وكما أكدت الجماعات النسوية الفلسطينية، كان جميع سكان القطاع تقريباً في عام 2025 يعيشون في حالة من الفقر ويواجهون أزمات متعددة⁸⁹. كان ربع الأسر يعيش على وجبة واحدة في اليوم؛ ولم يكن لدى حوالي 640,000 طفل وطفلة إمكانية الوصول إلى التعليم النظامي⁹⁰، في سياق انعدام أو ندرة الوصول إلى الخدمات الأساسية الأخرى، مثل المياه والمراحيض، أو الرعاية الصحية، وفي كثير من الأحيان، فقدان شبكات الأسرة وشبكات الدعم المعتادة. في ظل ظروف البقاء هذه، تم لفت الانتباه إلى عبء الرعاية الذي تتحمله النساء الفلسطينيات بصفتهم مقدمات الرعاية الرئيسيات، وفقاً لقواعد الجندر في المجتمع الفلسطيني. وقد أصبحت هذه المهام أكثر تطلباً وإجهاداً بشكل كبير بالنسبة للنساء والفتيات، ولا سيما بالنسبة لجيل جديد من الأرامل — أكثر من 16,000 منذ أكتوبر 2023، وفقاً لتقديرات هيئة الأمم المتحدة للمرأة⁹¹ — اللاتي يواجهن عبئاً مزدوجاً يتمثل في الحزن الصادم ومسؤولية رعاية أبنائهن وبناتهن واتخاذ قرارات حيوية لمستقبل أسرهن في ظل الجوع والعنف والدمار وانهايار الخدمات.

ويضاف إلى ذلك أنه، بسبب أوجه عدم المساواة الموجودة مسبقاً والمعايير الجندرية السائدة في المجتمع الفلسطيني — بما في ذلك النظرة إلى جسد المرأة على أنه حامل لشرف العائلة —، فقد ازدادت في كثير من الحالات سيطرة الذكور في الأسرة، مما أثر على حرية النساء والفتيات وقدرتهن على التصرف⁹². فقد أدى وضع الزواج القسري والاكتظاظ، على سبيل المثال، إلى تقييد تنقل النساء والفتيات أو إلى مطالبة الكثيرات منهن بارتداء الحجاب باستمرار بسبب وجود رجال آخرين، وكذلك بسبب الخوف المستمر من الاضطرار إلى الفرار في حال شن هجوم إسرائيلي جديد. بعض الشهادات التي جمعتها لجنة الخبراء المستقلين الدولية التابعة للأمم المتحدة توضح ذلك: "كان علينا ارتداء الحجاب على مدار 24 ساعة في اليوم. كنا 17 شخصاً في غرفة واحدة، بما في ذلك

⁸⁷ إيما غراهام-هاريسون، "لا فخر بالاحتلال": فلسطينيون من مجتمع الميم يتحدثون عن "الغسل الوردي" في نزع غزة"، صحيفة الغارديان، 16 يونيو 2024.

⁸⁸ غويدو فيرونيز وآخرون، "العنف المتعدد الأبعاد ضد النساء في غزة في خضم الإبادة الجماعية"، المنتدى الدولي لدراسات المرأة، المجلد 110، مايو-يونيو 2025.

⁸⁹ مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي و"المنتدى"، في مواجهة الخطر المزدوج للاحتلال الاستعماري والنظام الأبوي: النساء الفلسطينيات في سبعين نحو العدالة والتحرير والحرية، منصة عمل بكن+30، التقرير الموازي للمنظمات غير الحكومية حول فلسطين - 2025، فبراير 2025، ص. 32.

⁹⁰ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، لمحة موجزة عن الأثر المبلغ عنه: قطاع غزة، 10 ديسمبر 2025.

⁹¹ هيئة الأمم المتحدة للمرأة، حقائق وأرقام: سنتان من الحرب على غزة - الخسائر في صفوف النساء والفتيات، 8 أكتوبر 2025.

⁹² مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (مارس 2025)، المرجع السابق، الفقرة 217.

أبناء عمومي الذكور، لذا طلب مني والدي أنا وأختي أن نبقى مغطيات دائماً. علاوة على ذلك، لم نكن نعرف أبداً ما إذا كان علينا مغادرة المنزل فجأة بسبب هجوم جوي. كنا مستعدات دائماً للفرار". في بعض الحالات، كان قرار ارتداء الحجاب بشكل مستمر استجابة واعية لاحتمال فقدان الحياة. "لقد فقدت النساء في غزة كل شيء: أفراد أسرهن، ومنازلهن، ومدارسهن. على الأقل يرغبن في التحكم في أجسادهن والحفاظ على كرامتهن حتى الموت"⁹³. وفي الوقت نفسه، حذرت المنظمات النسوية ومنظمات حقوق الإنسان من تزايد مخاطر العنف القائم على الجندر في البيئة المنزلية/الأسرية، لا سيما في ظل القيود المفروضة على التنقل وانهايار موارد المساعدة والإيواء والدعم المخصصة للناجيات.

فيما يتعلق بالضفة الغربية، أدى تكاثر الحواجز ونقاط التفتيش الإسرائيلية في محيط المدن والقرى وداخلها — حيث أُقيمت حوالي ألف حاجز جديد في الفترة من أكتوبر 2023 وحتى أكتوبر 2025⁹⁴ — إلى صعوبات هائلة في التنقل بالنسبة للسكان. وقد أدت هذه العقبات إلى زيادة مدة الرحلات وكذلك عدم اليقين في التنقل، لأن نقاط التفتيش التابعة للقوات الإسرائيلية تفرض فترات انتظار وإغلاقاً قد تستمر لساعات حسب تقديرها. وقد أثرت هذه الظروف بشكل خاص على الفتيات والشابات، حيث إنها تغذي مخاوف الأسر من عدم تمكن بناتهن من العودة إلى المنزل أو اضطرارهن إلى قضاء فترات انتظار طويلة داخل المركبات و/أو خارجها، في ظروف غير آمنة وغير مقبولة بالنسبة للقطاعات الأكثر تقليدية ومحافظة من السكان. وقد أدى هذا الأمر، إلى جانب تكثيف الهجمات الإسرائيلية في أي وقت من النهار، والتقارير عن الاعتقالات العشوائية والممارسات التعسفية للقوات الإسرائيلية — بما في ذلك عمليات التفتيش الجسدية المتطفلة وإجبارهن على خلع ملابسهن أو الحجاب في الأماكن العامة — إلى قيام العديد من الأسر بمنع بناتهن من الخروج، حتى للذهاب إلى المدارس والجامعات⁹⁵.

أعربت الجهات الفلسطينية عن قلقها إزاء تأثير هذه التطورات على حق الفتيات والشابات في التعليم، وكذلك إزاء التداعيات الاقتصادية على النساء الفلسطينيات، في ظل تزايد معدلات الفقر منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023. وقد ارتفعت معدلات البطالة في الضفة الغربية بسبب القيود المفروضة على التنقل، وكذلك بسبب إلغاء ما بين 100,000 و 140,000 تصريح عمل للفلسطينيين — وغالبيتهم العظمى من الرجال — الذين كانوا يعملون في إسرائيل والمستوطنات غير القانونية في الضفة الغربية⁹⁶. وقد سلطت دراسة أجرتها منظمة "مفتاح" الفلسطينية الضوء على تأثير قيود التنقل على وصول النساء الفلسطينيات إلى أماكن عملهن والأسواق والخدمات الأساسية. وقد تأثرت الكثيرات منهن بارتفاع تكاليف النقل، أو واجهن تخفيضات في الأجور، أو فقدن وظائفهن مباشرة. كما أن تصاعد هجمات المستوطنين، ولا سيما تلك التي تحدث في القطاع الزراعي، كان له أيضاً عواقب غير متناسبة على النساء. فقد أبلغت العاملات الفلسطينيات في هذا القطاع عن تعرضهن لهجمات وأشكال متعددة من العنف، بما في ذلك الاعتداءات الجسدية وتدمير المعدات وسرقتها. وقد أدت هذه المجموعة من الديناميات إلى تزايد الفقر والبطالة والتوترات الأسرية وزيادة العقبات التي تعترض الفاعلية الاقتصادية للنساء⁹⁷. في ظل هذه الظروف، تبحث العديد من النساء الفلسطينيات عن طرق بديلة للعمل من منازلهن.

فيما يتعلق بالعنف القائم على النوع الاجتماعي في المجال المنزلي/الأسري في الضفة الغربية، تشير المنظمات النسوية الفلسطينية إلى أنه في الأشهر الأولى من الهجوم الإسرائيلي على غزة، لوحظ انخفاض في عدد الشكاوى. ووفقاً للمتخصصين في هذا المجال،

⁹³ المرجع نفسه، الفقرتان 145-146.

⁹⁴ سام ميدنيك وجلال بويطل، "إسرائيل أقامت ما يقرب من 1000 حاجز في الضفة الغربية خلال الحرب على غزة، حسبما تقول إحدى المنظمات"، وكالة أسوشيتد برس، 30 أكتوبر 2025.

⁹⁵ مقابلة مع عاملات في منظمة نسوية فلسطينية.

⁹⁶ لمزيد من المعلومات، انظر/ي: إيهاب محارمه، استغلال إسرائيل للعمالة الفلسطينية: استراتيجية محو، الشبكة، 5 يناير 2025؛ منظمة الحق، تركيز ميداني: إخضاع سبل العيش — استهداف العمال الفلسطينيين، قسم الرصد والتوثيق في منظمة الحق، 1 مايو 2025؛ مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، يجب إنهاء الخناق المالي الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية المحتلة: خبراء الأمم المتحدة، بيان صحفي، 15 سبتمبر 2025؛ إيزابيل ماندرو، "مأساة عمال البناء الفلسطينيين، الممنوعين من دخول إسرائيل"، لوموند، 24 أكتوبر 2025.

⁹⁷ تمارا تيممي وأسامة ريشق، تقرير تحليلي عن تأثير تقييد حرية التنقل والملكية الاقتصادية على الوضع الاقتصادي للمرأة ومشاركتها في سوق العمل في الضفة الغربية، مفتاح، 2025، ص. 3.

كانت العديد من النساء يقرنّ أوضاعهن الشخصية بالعنف الشديد في القطاع ويقللن من شأن معاناتهن — “ما أعانيه لا شيء بالمقارنة” —، لكن مع مرور الأشهر، عادت الشكاوى إلى الظهور⁹⁸.

في سياق يتسم بالإبادة الجماعية والتهجير القسري وتقييد حرية التنقل وتدهور الوضع الاقتصادي لآلاف وآلاف الأسر، انتشرت حالات زواج الفتيات الفلسطينيات كآلية سلبية للتكيف، سواء في غزة أو الضفة الغربية. وقد حذرت العديد من المنظمات النسوية الفلسطينية من تزايد حالات زواج الفتيات والمراهقات (الزواج المبكر)، وهي ظاهرة موجودة مسبقاً في المجتمع الفلسطيني، لكنها ازدادت منذ أكتوبر 2023. وكانت الدراسات الحديثة تشير إلى انخفاض نسبي في حالات زواج الفتيات في السنوات الأخيرة، على الرغم من أن انتشار هذا النوع من الزواج كان أعلى في غزة منه في الضفة الغربية⁹⁹. في عام 2022، قدرت منظمة اليونيسيف أن 15% من الفتيات الفلسطينيات يتزوجن قبل بلوغهن سن 18 عاماً¹⁰⁰. يكافح الحراك النسوي الفلسطيني منذ سنوات من أجل القضاء على هذه الممارسة، التي تعتبر ضارة بحقوق الفتيات، حيث تضر بحقهن في الصحة والتعليم وتعرضهن لانتشار أكبر للعنف القائم على النوع الاجتماعي، من بين تأثيرات أخرى. في إطار المبادرات الرامية إلى تعديل القوانين التمييزية، تم إحراز بعض التقدم، مثل المرسوم الذي رفع في عام 2019 الحد الأدنى لسن الزواج إلى 18 عاماً لكلا الجنسين¹⁰¹. ومع ذلك، فإن القانون — الذي ينطبق فقط في الضفة الغربية بسبب تجزئة الهيئات التشريعية التي تطبق في فلسطين¹⁰² — تتضمن استثناءات استُخدمت لمواصلة إبرام عقود زواج الفتيات¹⁰³. وقد دفع ذلك المنظمات النسوية إلى التشكيك في التقييمات الرسمية لتأثير هذا الإجراء، وإلى التنديد بانعدام المعايير الواضحة لتطبيق الاستثناءات، والمطالبة بإلغائها تماماً¹⁰⁴.

منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023، بدأت بعض الدراسات في تحديد الكيفية التي يعرض بها الوضع المأساوي في غزة الفتيات والمراهقات الفلسطينيات لمخاطر أكبر، وحددت عوامل مختلفة تساهم في زواج الفتيات. فقد أدى الدمار والتهجير القسري إلى اضطراب آلاف الأشخاص للعيش في ظروف مكتظة في الملاجئ ومنازل الأقارب والمستوطنات المزدحمة. إن تعايش الشباب من كلا الجنسين في مساحات ضيقة للغاية، وهو موضوع حساس للغاية في سياق مجتمع غزة المحافظ في الغالب، قد يدفع العديد من العائلات إلى تزويج بناتها لأسباب تتعلق بالشرف، لتجنب “العار” في المستقبل. وفي بعض الحالات، يعني الزواج أيضاً الحصول على مساعدة مالية أو مأوى أكثر أماناً، وهو ما قد يكون عاملاً حاسماً في سياق الدمار والفقر المدقع والمشاريع المجهضة وانعدام آفاق المستقبل. وفي ظل سيناريو تتلخص فيه الحياة اليومية في الكفاح من أجل البقاء اليومي، لوحظت زيادة الضغوط الاجتماعية التي تدفع الفتيات الفلسطينيات إلى الزواج قبل بلوغهن سن الثامنة عشرة. ورغم أن بعضهم قد يعتبرن ذلك مخرجاً، فإن أخريات يترددن ويعبرن عن مخاوفهن، مدركات للمخاطر المرتبطة بالحمل المبكر والولادة دون أي ضمانات في ظل الظروف السائدة في

⁹⁸ مقابلة مع ناشطة في منظمة نسوية فلسطينية.

⁹⁹ وفقاً لبيانات المكتب المركزي للإحصاء الفلسطيني، بلغت نسبة النساء دون سن 18 عاماً في الزيجات المسجلة 21% في غزة و19% في الضفة الغربية في عام 2017. وفي عام 2020، انخفضت هذه النسبة إلى 19% في غزة و4.3% في الضفة الغربية. وقد شككت المنظمات النسوية في هذا الاتجاه (انظر الملاحظة 87). المكتب المركزي للإحصاء الفلسطيني (PCBS)، زواج الأطفال (نسبة الإناث دون سن 18 عاماً في الزيجات المسجلة)، المكتب المركزي للإحصاء الفلسطيني، 4 أبريل 2022.

¹⁰⁰ اليونيسيف، زواج الأطفال في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فبراير 2022.

¹⁰¹ وقد أدى هذا القانون (المرسوم بقانون رقم 21) إلى رفع الحد الأدنى للسن من 15 عاماً للفتيات و16 عاماً للفتيان إلى 18 عاماً للشباب من كلا الجنسين.

¹⁰² تخضع النساء والفتيات الفلسطينيات لمجموعة متنوعة من القوانين التي تكسر، في بعض المجالات، الممارسات التقليدية والتمييزية، وذلك في إطار نظام قانوني مجزأ. تختلف قوانين الأحوال الشخصية (التي تنظم الشؤون المتعلقة بالحياة الشخصية والأسرية) في غزة والضفة الغربية، ويضاف إلى ذلك الانقسام السياسي الذي أدى إلى أن تحكم حماس والسلطة الفلسطينية (AP) هذه الأراضي بشكل منفصل وتطبيق القوانين بشكل متباين. لمزيد من المعلومات، انظر: ي. بامبلا أورتونا أريستيبال، تحديات النضال النسوي في فلسطين في سياق ما بعد الجائحة، مدرسة ثقافة السلام وجمعية هيليا، يوليو 2022.

¹⁰³ ينص المرسوم بقانون رقم 21 على أنه يجوز لمحاكم الشريعة (القانون الإسلامي) وضع استثناءات لمعيار الحد الأدنى للسن إذا اعتُبر الزواج في مصلحة الطرفين. وقد ندّدت الجماعات النسوية الفلسطينية بأن استخدام هذه الصلاحية أصبح ممارسة معتادة، وحذرت من أنه بين عامي 2020 و2021 وحدهما، تم تسجيل أكثر من 10,000 حالة زواج قاصرات في الضفة الغربية. للاطلاع على تحليل متعمق لهذا الموضوع، انظر: ي. عائشة الرفاعي وريم أبو حويج، بين القانون والثقافة السائدة: زواج الأطفال يشرعن انتهاك حقوقهم، مركز دراسات المرأة، 2023.

¹⁰⁴ تشير البيانات الرسمية للسلطة الفلسطينية إلى انخفاض في حالات زواج الفتيات والمراهقات، حيث انخفضت النسبة من 20% في عام 2019 إلى 11% في عام 2021 نتيجة المرسوم القانوني رقم 21. ومع ذلك، تشكل المجموعات النسوية الفلسطينية في هذه الإحصائيات وتحذر من أن زواج الفتيات استمر بمعدل مقلق، وأنه بين عامي 2020 و2021، استند 32% من عقود الزواج في الضفة الغربية إلى الاستثناء وتضمنت قاصرات. مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي و“المنتدى”، مواجهة الخطر المزدوج للاحتلال الاستعماري والذكورية: النساء الفلسطينيات في سبعين نحو العدالة والتحرر والحرية، منصة العمل “بكين+30” - التقرير الموازي للمنظمات غير الحكومية في فلسطين، 2025.

غزة¹⁰⁵. ومن العوامل الأخرى التي قد تشجع زواج المراهقات الفلسطينيات انخفاض تكاليف حفلات الزفاف. ونظراً لعدم إمكانية إقامة الاحتفالات، فقد تقلصت العوائق الاقتصادية التي تحول دون تقديم عروض الزواج، مما يسرع من وتيرة هذه العمليات ويؤدي إلى قبول أسر الفتيات للعروض في سن أصغر وأصغر¹⁰⁶.

وفيما يتعلق بالضفة الغربية، حذرت الجماعات النسوية الفلسطينية أيضاً من تزايد حالات زواج الفتيات والمراهقات — وقد لاحظت الناشطات هذه الظاهرة في مناطق تقليدية ومحافظة مثل نابلس أو الخليل — نتيجة لقيود التنقل، وتزايد حبس الفتيات والشابات في منازلهن، وعواقب التدهور الاقتصادي على فرصهن في التعليم، وانخفاض تكلفة حفلات الزفاف — حيث تشعر العديد من العائلات أن "الوقت قد حان لتزويج أبنائهن وبناتهن" —¹⁰⁷. يحدث هذا الاتجاه الذي حددته المجموعات النسوية الفلسطينية — "الاستثناءات أصبحت هي القاعدة"، كما تحذر — في سياق تقلصت فيه إمكانياتها للتثقيف والتوعية حول العواقب السلبية لزواج الأطفال، بسبب تعليق الاتفاق الذي كان قائماً بين السلطة الفلسطينية والمجتمع المدني للعمل في هذا المجال، جزئياً بسبب ضغوط من قطاعات متشددة¹⁰⁸. على الرغم من الصعوبات، واصلت المنظمات الفلسطينية التي تعمل من أجل حقوق النساء والفتيات القيام بأنشطة التوعية والتأثير بشأن هذا الموضوع.

تعد الآثار المترتبة على تدهور الوضع في غزة والضفة الغربية على عمل المنظمات النسوية الفلسطينية من العواقب الأقل وضوحاً، ولكنها ذات أهمية كبيرة، بالنظر إلى انعكاساتها على فرق العمل، وديناميات التنظيم، والتمويل، والأولويات، وبرامج العمل. ولا يمكن تناول جميع هذه الآثار في هذا التقرير، ولكن من المناسب ذكر بعضها على سبيل التوضيح. على سبيل المثال، في حالة الكيانات التي تعمل في الضفة الغربية، أجبر تشديد قيود التنقل العديد من المنظمات على تكييف ديناميكيات عملها. وقد زادت العديد منها من الأنشطة والاجتماعات عبر الإنترنت وتبحث عن سبل للتغلب على الصعوبات التي تحول دون القيام بزيارات ميدانية. من ناحية أخرى، لا بد من ذكر العواقب من حيث التكيف مع الاحتياجات الأكثر إلحاحاً وعاجلة للسكان. في أعقاب الغزو العسكري البري الإسرائيلي في أوائل عام 2025، انكبت المنظمات التي تعمل في شمال الضفة الغربية على البحث عن مأوى ومساعدة طارئة لآلاف النازحين في جنين وطولكرم، ومعظمهم من مخيمات اللاجئين الموجودة في كلتا المدينتين. واضطرت المنظمات العاملة في هذه المناطق إلى إعادة توجيه مواردها لمساعدة السكان في تغطية احتياجاتهم اليومية الأساسية، بما يتجاوز أنشطتها المعتادة في مجال الدعم النفسي والاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك، تقرر المنظمات النسوية الفلسطينية بأنها اضطرت إلى تعديل لغتها في بعض المجالات وإلى حذف الإشارات الصريحة إلى القضايا الجندرية، حيث سادت في بعض الأوساط فكرة أنه في ظل الأحداث الجارية في غزة «ليس هذا هو الوقت المناسب» لمعالجة هذه القضايا¹⁰⁹.

على الرغم من التحديات الهائلة، واصلت المنظمات النسوية الفلسطينية عملها وكسرت جزءاً كبيراً من جهودها لتوثيق وانتقاد الانتهاكات التي ترتكبها إسرائيل في كل من غزة والضفة الغربية، مع التركيز على العواقب من منظور جنساني. وقد وجدت هذه المنظمات سبباً للتغلب على الصعوبات وقامت بتكليف بعض إجراءاتها لمواصلة عملها الشبكي وأنشطتها في مجال الدعوة. وهكذا، على سبيل المثال، تعاونت المنظمات النسوية الفلسطينية في إعداد التقرير الموازي للمجتمع المدني حول تنفيذ التزامات إعلان ومنهاج عمل بيجين¹¹⁰. في تقريرها، الذي نُشر عام 2025، لم تكتفِ المنظمات بمراجعة التقرير المقدم من السلطة الفلسطينية

¹⁰⁵ المرجع نفسه.

¹⁰⁶ ج. فينتجيس، ب. أبو حمد، ن. جونز، "الآثار الجندرية للنزاع المسلح: كيف تزيد الإبادة الجماعية في غزة من مخاطر زواج الفتيات في سن مبكرة والتعرض للعنف القائم على النوع الاجتماعي"، موجز سياسي، النوع الاجتماعي والمراهقة: أدلة عالمية (GAGE)، يوليو 2025.

¹⁰⁷ مقابلة مع إحدى العاملات في منظمة نسوية فلسطينية.

¹⁰⁸ لمزيد من المعلومات حول سياق هذا الإجراء انظر/ي: باميليا أورتوتيا أريستيبال، تحديات النضال النسوي في فلسطين في سياق ما بعد الجائحة، مدرسة ثقافة السلام وجمعية هيليا، يوليو 2022.

¹⁰⁹ مقابلة مع ناشطات من منظمات نسوية فلسطينية.

¹¹⁰ مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي والمنتدى، مواجهة الخطر المزدوج للاحتلال الاستعماري والسلطة الأبوية: النساء الفلسطينيات في سعيهن نحو العدالة والتحرر والحرة، منصة العمل - بكين+30، التقرير الموازي للمنظمات غير الحكومية حول فلسطين - 2025، فبراير 2025.

حول الوفاء بالتزاماتها من منظور نقدي فحسب، بل عرضت أيضًا الآثار الخطيرة للعنف الإسرائيلي على النساء والفتيات الفلسطينيات في غزة والضفة الغربية. واصلت المنظمات النسوية الفلسطينية مطالباتها للمجتمع الدولي بالتحرك في مواجهة العنف والإفلات المستمر من العقاب؛ وقد ساهمت بتقاريرها في عمل جمع المعلومات الذي قامت به مقررات الأمم المتحدة، ونقلت شكاواها ومطالبها إلى المنتديات الدولية التي تركز على قضايا مثل القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء — بما في ذلك العنف الجنسي والجندري — وأجندة «المرأة والسلام والأمن» الدولية. وعلى الرغم من الانتقادات التي وجهتها بعض النسويات الفلسطينيات لهذه الأجندة، فقد شكل الاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين لإطلاقها فرصة لتسليط الضوء على مطالب النساء الفلسطينيات من خلال صوت نورا عريقات. في كلمتها، شددت المحامية الفلسطينية الأمريكية على أن إنهاء الإبادة الجماعية لا يمكن أن يتم على حساب المساواة والعدالة للناجيات منها: "لا يمكن أن يكون بقاء الشعب الفلسطيني مشروطًا بالتنازل عن حقنا في بناء مستقبل جماعي على هذه الأرض، وهو ما يجعل الحياة تستحق العيش"¹¹¹.

تأملات ختامية

تُظهر البيانات والتأملات الواردة في هذا التقرير العلاقة المستمرة بين الإبادة الجماعية وأشكال العنف المتأصلة في سياسات الاستعمار والاحتلال والفصل العنصري التي تفرضها إسرائيل على الشعب الفلسطيني. دون ادعاء بالاستيفاء، تمت محاولة تنظيم الآثار من منظور جنساني على حياة وأجساد وتجارب الفلسطينيات والفلسطينيين، موضحة التنوع الكبير في الآثار وضرورة معالجتها. وكما تم تحليله، فقد بلغت انتهاكات الحق في الحياة للفلسطينيين مستويات هائلة، مع نسبة غير مسبقة من الضحايا القتلى بين النساء والأطفال الفلسطينيين. وقد تم تصنيف الرجال الفلسطينيين بشكل منهجي — وإبادتهم — باعتبارهم "مقاتلين افتراضيين"، وقد لقي العديد منهم حتفهم أثناء قيامهم بأنشطة مدنية بحتة. وقد أكدت أنماط العنف الإسرائيلي ضد السكان الفلسطينيين أن الضحايا الفلسطينيين قد تم تحديدهم واستهدافهم بشكل أساسي بسبب هويتهم كفلسطينيين وفلسطينيات.

كانت الآثار المترتبة على الصحة البدنية والعقلية للسكان الفلسطينيين هائلة وخطيرة بشكل ملحوظ في مجال الصحة الجنسية والإنجابية للنساء والفتيات. وكانت هذه الآثار حادة بشكل خاص بالنسبة للنساء الحوامل والولائي أنجن وسط الدمار والهجمات المتواصلة والتجوير المستمر والجوع ونقص الرعاية الطبية. كما أن الحصار والحرمان الذي فرضته إسرائيل عمداً كان لهما آثار محددة وغير متناسبة على صحة وكرامة النساء والمراهقات والفتيات الفلسطينيات، لا سيما فيما يتعلق بالنظافة أثناء الدورة الشهرية. وقد تضاعفت مجموعة الممارسات والسياسات والروايات التي تنزع الإنسانية عن الشعب الفلسطيني لتتجسد في استخدام إسرائيل لـ "العنف الإنجابي"، وهو عنف ليس بجديد، ولكنه اشتد حتى أصبح ما يُسمى بـ "الإبادة الإنجابية" أو "الريبروسيد"، وهو ينطوي على نية متعمدة للتأثير على القدرات الجسدية والاجتماعية لمجموعة ما، وهي في هذه الحالة المجموعة الفلسطينية. كما أن العواقب على الصحة النفسية لمجمل السكان الفلسطينيين هائلة، في سياق يتسم بالصدمات المتكررة، الفردية والجماعية، والعابرة للأجيال.

كما استخدمت إسرائيل العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، كما سبق ذكره، كآلية للتعذيب والإذلال والترهيب ضد السجناء والسجينات الفلسطينيين، وضد السكان بشكل عام. ولم يقتصر الأمر على العنف الموجه بشكل فردي فحسب، بل استخدم كأداة للعقاب الجماعي تهدف إلى تفتيت وإخضاع الفلسطينيين والفلسطينيات ككل. إن استغلال إسرائيل لقواعد النوع الاجتماعي السائدة في المجتمع الفلسطيني — ولا سيما مفهوم الشرف المرتبط بأجساد النساء — يدل على أن هذه الممارسة ليست جديدة، ويثير المخاوف أيضاً من عدم الإبلاغ عن هذا النوع من الانتهاكات من قبل الضحايا الفلسطينيين، في سياق يتسم أيضاً بالإفلات المستمر من العقاب واستغلال إسرائيل لقضايا النوع الاجتماعي.

¹¹¹ نورا عريقات، شهادة في المناقشة المفتوحة بشأن مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة بشأن النساء والسلام والأمن، 6 أكتوبر 2025

كما أدى سيناريو الإبادة الجماعية إلى تفاقم أو تعميق أشكال أخرى من العنف والقمع التي لا تزال أقل ظهوراً، مثل تلك المتعلقة بالتأثيرات الجندرية الناجمة عن عمليات التهجير القسري المتتالية في غزة والقيود المفروضة على التنقل في الضفة الغربية، والتداعيات على حصول النساء والفتيات على التعليم وأمنهن الاقتصادي في سياق الفقر المدقع الذي يعاني منه الشعب الفلسطيني، والعواقب المتعلقة بالعنف القائم على الجندر في المجال المنزلي والأسري، ولا سيما فيما يتعلق بزيادة حالات زواج الفتيات الفلسطينيات كاستراتيجية سلبية للتعامل مع الأوضاع، أو الآثار على أنشطة وأجندة المنظمات النسوية الفلسطينية نفسها في مواجهة الحالات الطارئة وتغيرات الأولويات التي فرضها سيناريو الإبادة الجماعية. هذه المواضيع وغيرها — مثل الآثار المحددة على مجتمع الميم-عين (LGBTBIQA+)، والأشخاص ذوي الإعاقة، وكبار السن، أو أولئك الذين كانوا يواجهون بالفعل أوضاعاً من الهشاشة بسبب وضعهم الاقتصادي أو وضعهم السابق كلاجئين — ستظل تتطلب اهتماماً وأبحاثاً جديدة من منظور تقاطعي.

يسعى هذا التقرير إلى توثيق هذه الانتهاكات وإبرازها، كما يهدف إلى المساهمة في التفكير الجماعي حول الحاجة الملحة لوضع آليات وسياسات تضمن المساءلة عن مجموعة واسعة من الانتهاكات والجرائم التي تتسم بخطورة صارخة. وتؤكد الوقائع والديناميات التي تم تحليلها ارتباطها بالجرائم التي تشكل إبادة جماعية والتي تُتهم إسرائيل بارتكابها: قتل أفراد مجموعة ما، وإلحاق أضرار جسدية ونفسية جسيمة بهم، وفرض ظروف معيشية مصممة لتدميرهم كلياً أو جزئياً، وفرض تدابير لمنع الإنجاب داخل المجموعة. إن استمرار السياسات والممارسات الإسرائيلية في إطار مشروعها الاستعماري الاستيطاني لا يشكل تهديداً لبقاء وحقوق الشعب الفلسطيني فحسب؛ بل إن الإفلات من العقاب على الإبادة الجماعية والفصل العنصري والاحتلال يشكل خطراً وسابقة خطيرة للبشرية جمعاء.